التقـريـر الشهــري

تقرير الحالة الإيرانية

يوليو 2022

نافذتك على إيران من الداخل والخارج

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

WWW.RASANAH-IIIS.ORG

تقرير الحالة الإيرانية

يوليو 2022

www.Rasanah iiis.org

Rasanahiiis info@rasanahiiis.com +966112166696

ردمد: 1658 8320

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المادة دون موافقة إدارة المعهد.

المحتويات

الملخص التنفيذي 3

الشأن الداخلي 7

الملف الأيديولوجي 8

أوّلًا: مواجهة الإرهاب في خطاب «قمة جدة» 8

ثانيًا: هَدْم الحجاب والأمن القومي الإيراني 11

الملف السياسي 14

أوّلًا: ردود الفعل الداخلية الإيرانية من «قمة جدة» ومخرجاتها 14

ثانيًا: «قمة طهران» ودلالات التوقيت 17

الملف الاقتصادي 18

أوّلًا: البُعد الاقتصادي لإيران ما بين قمَّتي «جدة» و«طهران» 18

ثانيًا: حدود المكاسب والخسائر الاقتصادية الإيرانية من القمَّتين 20

الملف العسكري 22

أوّلًا: الإعلان الأمريكي-الإسرائيلي لكبح طموحات إيران النووية 22

ثانيًا: ما الذي يمكن أن تحققه صفقة الطائرات المسيرة الإيرانية إلى روسيا؟ 25

الشأن العربي 29

إيران ودول الخليج 30

أوّلًا: القمة العربية- الامريكية وتحديات المرحلة 30

ثانيًا: نتائج وردود الأفعال الإيرانية 32

إيران واليمن 34

أولًا: ملامح حضور الملف اليمني في «قمة جدة» 34

ثانيًا: موقف مجلس القيادة الرئاسي من «قمة جدة» 35

ثالثًا: توافُق الموقف الحوثي من القمة مع التوجهات الإيرانية 36

إيران والعراق 38

أوّلًا: مشاركة الكاظمي في «قمة جدة» وأزمات الداخل العراقي 38

ثانيًا: مضمون التسريبات وموقف الصدر 39

ثالثًا: خلفيات الصراع بين الصدر والمالكي 41

رابعًا: توقيت ودلالات أزمة التسريبات 41

خامسًا: تداعيات التسريبات على أزمات الداخل 42

سادسًا: الأطراف المحتمل وقوفها وراء التسريبات 42

إيران وسوريا 44

أوّلًا: الأجندة السورية في القمة الرئاسية للدول الضامنة لمسار «أستانة» في طهران 44

ثانيًا: الوضع الأمني على الحدود السورية-الأردنية حاضرًا في «قمة جدة للأمن والتنمية» 47

الشأن الدولي 51

إيران والولايات المتحدة 52

أوّلًا: «إعلان القدس» والتنسيق الأمريكي–الإسرائيلي بشأن إيران 52

ثانيًا: «قمَّة جدة» وطمأنة الحلفاء 53

ثالثًا: «قمَّة طهران» وموازنة التحركات الأمريكية 54

إيران وأوروبا 58

أوّلًا: بلجيكا تصادق على تشريع مُثير للجدل حول تبادُل السجناء مع إيران 58

ثانيًا: قلق أوروبي من مصير المفاوضات النووية وتحذيرات فرنسية من نفاد الوقت 59

الملخص التنفيذي

كانت منطقة الشرق الأوسط حافلةً بالتطوّرات خلال شهر يوليو 2022م، إذ استضافت المملكة العربية السعودية «قمة جدة للأمن والتنمية»، حضرها الرئيس الأمريكي جو بايدن وقادة عدد من الدول العربية، فيما استضافت العاصمة طهران قمةً جمعت رؤساء روسيا وتركيا وإيران، في محاولة من الدول الثلاث، ولا سيّما إيران، لمراقبة مخرجات «قمة جدة» واتخاذ التدابير اللازمة لاحتواء نتائجها والحد من تأثيراتها. وانطلاقًا من أهمية «قمة جدة»، التي كشفت عن حجم القلق الإيراني من تبلور تحالف إقليمي يعمل ضدها وقد يعرِّضها لمزيدٍ من الضغوط والأزمات، جرى التركيز بشكل خاص على مخرجات هذه القمة، وردود الفعل الإيرانية حيالها، وانعكاساتها على مختلف القضايا التي تهمّ الساحة الإيرانية.

داخليًّا وعلى المستوى الأيديولوجي، كان خطاب القادة المشاركين في «قمة جدة» واضحًا في مواجهة الإرهاب، سواءً أكان إرهابًا سنيًّا أو شيعيًّا، إرهاب جماعات وميليشيات أو إرهاب دول خارجة عن النسق الدولي. وخلُص القادة والزعماء إلى أن خطر الإرهاب يتسبب في تعطيل إرادة الناس في بعض دول المنطقة، ويزعزع الاستقرار، ويهدد أمن الدولة الوطنية الدستورية. وجاءت تلك الخطابات مجتمعةً من الفاعلين الإقليميين الرئيسيين،

إضافــةً إلى الولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى، لتشــير إلى عقــد عزم تلك الدول على الاســتمرار في مواجهة الإرهاب، وعدم السماح للمتطرفين بالاستحواذ على مساحات، أو تشكيل بؤر ينطلقون منها لنشر الأفكار، وتدمير الدول والمجتمعات.

على صعيد آخر، لا تزال أزمة مسألة الحجاب في إيران مستمرة، إثر احتجاجات شعبية علــى قوانينه الملزمة، ما دفع الســلطات إلى تقديم أولويــة التعامل الأمني، فاعتقلت عددًا من المحتجين، بما يشــير إلى استمرارية النظام في سياسته، وعدم وجود أي نيات حقيقية لتغيير سلوكه في الداخل، أو حتى التخفيف من سياسة العنف تجاه مواطنيه.

سياسيًّا، استضافت مدينة جدة قمة الأمن والتنمية، التي شارك فيها الرئيس الأمريكي جــو بايدن وعدد من قادة الدول العربية، وكشــفت ردود الفعل الإيرانية من هذه القمة عن قلــقٍ كبير من احتمالية توصُّل القادة المشــاركين فيها إلى تشــكيل تحالف ضد إيران، لذا بادرت إيران بعقد «قمة طهران»، التي شــارك فيها كُل من الرئيســين الروســي فلاديمير بوتين والتركي رجب أردوغان إلى جانب الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي. وعلى الرغم من القلــق الإيراني من نتائج «قمة جدة»، فإنّ مخرجاتها جاءت مخالفةً للتوقعات الإيرانية، إذ دعا القادة المشاركون في «قمة جدة» إلى اتباع الطرق الدبلوماسية، وتعزيز التعاون بين دول المنطقة، ودعوة إيران للتعاون واحترام قواعد حُسن الجوار.

اقتصاديًّــا، تبحــث إيران عن ملاذات اقتصادية آمنة تســاعدها فــي تخطِّي العقوبات الأمريكيــة والأوروبيــة المفروضة على اقتصادها وأهمّ موارده الحيوية، وعملت في ســبيل ذلك على تقريب الجانب الروسي إلى صفِّها، بعقدها قمةً مشتركة بين الجانبين، بالإضافة إلــى تركيا طرفًا ثالثًا. وســعت طهران بالتعاون الروســي إلى قلب المقاربــة الأمريكية في اســتخدام العقوبات وسلاح النفط والطاقة أداةً للضغط على اقتصادهما، فأعلن الطرفان الإيراني والروسي توقيع مذكرة تفاهم بينهما من أجل تطوير قطاع النفط والغاز الإيراني، لتُضــاف إلى جملة من الاتفاقيــات والتفاهمات التي عمل عليها الطرفان خلال الأشــهُر القليلة الماضية، إلا أنه كما تسعى الحكومة الإيرانية والروسية إلى تحقيق عدد من المصالح الاقتصادية والسياســية من هذه القمة، هناك أيضًا تداعيات سلبية لا تقل أهمية تفرضها مخرجات «قمة طهران».

أمّا الملف العســكري فقد تطرَّق إلى الشــراكة الإســتراتيجية، التي جرى الحديث عنها بين الولايات المتحدة وإســرائيل خلال زيارة بايدن الأخيــرة لتل أبيب. وأكد البلَدان تقارب مصالحهما، ولا سيّما في ما يتعلق بمنع إيران من تحقيق القدرة على إنتاج الأسلحة النووية، فــي ظل التحسُّــبات الإيرانية للعواقب المترتبة على احتمالية فشــل إحياء الاتفاق النووي، وتأزُّم الأمور على نحو متزايد، بعدما كشفت إيران عن قدراتها لصنع قنبلة نووية وتهديدها الأعداء بردٍّ قاس. وأعربت الولايات المتحدة عن التزام حزبَيها دعم إســرائيل ضد مساعي إيران للوصول إلَى السلاح النووي. على الجانب الآخر، باتت شراكة إيران الإستراتيجية مع روســيا أقرب من أي وقت مضى، وقد تتضمن تلك الشــراكة إمكانية وجود دور إيراني في الحرب الروسية على أوكرانيا، وإن كان محدودًا. وعلى المدى البعيد، قد تشرع روسيا وإيران

في تطوير برنامج مشترك للطائرات المسيرة، إلّا أن ذلك يعتمد بشكل كبير على مستقبل الحرب الروسية-الأوكرانية.

العَلاقات الإيرانية-العربية كانت حافلةً بالأحداث، خصوصًا العَلاقات الخليجية-الإيرانية، التي شهدت تطوّرًا لافتًا خلال شهر يوليو، إذ شكّلت زيارة الرئيس الأمريكي بايدن للمملكة العربية السعودية، ومشاركته في «قمة جدة للأمن والتنمية»، بدايةً قوية لإعادة ضبط العَلاقات الإستراتيجية، التي تجمع الولايات المتحدة بدول المنطقة، ومن بين أهم المحاور التي ناقشتها القمة عَلاقات إيران بدول المنطقة والعالم، وضرورة خلوّ المنطقة من أسلحة الدمار الشامل. ورغم المخاوف الإيرانية من احتواء مخرجات القمة على بند يدعو إلى تشكيل تكتُّل ضد إيران، فإنّ خطابات قادة الدول الإقليمية، ولا سيّما القادة الخليجيون، أظهرت الرغبة في البُعد عن سياسة المحاور.

الأزمة اليمنية كانت حاضرةً بقوة في قائمة أولويات القادة المشاركين في «قمة جدة»، بجميع ملفاتها الإنسانية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، وجرى خلال القمة تأكيد ضرورة دعم مجلس القيادة الرئاسي، واستمرار الأعمال التنموية. ومن جانب آخر، أدان القادة المشاركون في القمة الدورَ الإيراني المزعزع للاستقرار في المنطقة، ولا سيّما في اليمن، كما عبَّروا عن أهمية استمرار الهدنة العسكرية في اليمن تمهيدًا لحوار يمني-يمني يلبّي تطلعات الشعب.

وعلى الصعيد العراقي، دخل العراق مرحلةً أكثر تعقيدًا تنذر باندلاع اقتتال شيعي-شيعي، على خلفية تصاعد احتقان الشارع العراقي، من جرّاء الأزمات المتراكمة في هذا البلد، واعتراض أنصار الصدر على مرشح الإطار التنسيقي محمد شياع السوداني رئيسًا للحكومة العراقية، ونزول أنصار الصدر إلى الشارع، واقتحام البرلمان العراقي وإعلان اعتصام مفتوح. وردّ الإطار التنسيقي بالتلويح بإمكانية السماح لأنصاره بالنزول إلى الشارع، ويتوقع استغلال الصدر هذه الاحتجاجات ليدعو إلى تغيير النظام برمته، بما يؤدي إلى نقل العراق إلى دائرة الاستقلالية وتعزيز البدائل في العَلاقات الخارجية.

وعلى الصعيد السوري، احتضنت العاصمة الإيرانية طهران في 19 يوليو 2022م قمةً ثلاثية جمعت رؤساء الدول الضامنة لمسار «أستانة»، وهي روسيا وإيران وتركيا؛ بهدف مناقشة الأزمة السورية والبحث عن مخرج لهذه الأزمة. وعلى الرغم من كون الملف السوري هو الهدف الرئيس من القمة، فإنّ توقيتها يكشف عن أسباب أخرى، لعل أهمها: القلق من مخرجات «قمة جدة» وما يمكن أن تحدثه من اصطفافات إقليمية ودولية قد تؤثر سلبًا في كُل من روسيا وإيران. ووَفقًا للبيان الختامي، يبدو أن القمة لم تسفر عن توافُق ما في حلّ الملفات الخلافية بين الأطراف الثلاثة الضامنة لمسار «أستانة»، لكن تنبع أهميةُ القمة في اللقاءات الثنائية والمكسب الإيراني من المعطيات الجديدة، التي فرضتها التطوّرات الدولية والإقليمية، والتي عززت الحضور الإيراني في سوريا بشكل جعل من الضروري إبرام تفاهمات معها في ما يخص المناطق الشمالية، بعكس المرحلة السابقة التي فضلت فيها أنقرة وموسكو إبرام تفاهمات ثنائية بمعزل عن طهران.

في الشـــأن الدولي، لا تزال العَلاقات الأمريكية-الإيرانية لم تراوح مكانها، في ظل تعثُّر مســـار الدبلوماســـية، الذي توقف عند الجهود الأوروبية من أجل الوساطة لتقريب وجهات النظر وتســـوية القضايا الخلافية، وإعادة إحياء الاتفاق النووي، الذي يبدو أن الطرفين لا يزالان حريصين على عـــدم انهياره، بوصفه نموذجًا فعالًا يخدم مصالحهما. وقد برز ذلك في تأكيد الرئيس بايدن خلال زيارته التي قام بها إلى الشـــرق الأوســـط، إذ إنه أكد خلال جولته التي شـــملت القدس المحتلة وجدة في المملكة العربية السعودية، أولوية الدبلوماسية فـــي معالجة الخلافـــات حول البرنامج النووي الإيراني، مع الاســـتعداد لتوظيف كل ما هو ممكـــن من إمكانيات من أجل الحيلولة دون حصول إيران على ســـلاح نووي. وبالتوازي مع ذلـــك، أكد بايـــدن متابعةً إســـتراتيجية موثوقة لمعالجة الملفات الأخـــرى التي تثير مخاوف القوى الإقليمية، ولا ســـيّما ما يتعلق باستهداف الحلفاء بالهجمات الصاروخية وبالطائرات المســـيرة، ومواجهة نفوذ إيران المهدد للاستقرار الإقليمي. وبينما تبددت مخاوف إيران من أن زيارة بايدن قد تســـفر عن تحديات حيوية لمصالحها، وتدشـــين تحالف يقوّض استقرار نظامها، فإنها رأت العودة إلى الانخراط في المفاوضات مع الجانب الأوروبي بشأن محاولة إحياء الاتفاق النووي وفق مسار فيينا.

أمّا في ما يتعلق بالتفاعلات الإيرانية-الأوروبية، فقد وافق البرلمان البلجيكي على معاهدة تبادُل الســـجناء مع إيران، وتحديدًا تبادُل الدبلوماســـي الإيراني المحتجز في بروكسل أسد اللّه أســـدي بالمواطن البلجيكي أوليفييه فانديكاستيل، الذي تحتجزه إيران في سجن إيفين بتهمة التجســـس. الموافقة على هذه المعاهدة المثيرة للجدل أثارت غضب جماعات الضغط السياســـية وجماعات حقوق الإنســـان، وحـــذرت منظمة العفو الدولية مـــن أن تؤدي هذه المعاهـــدة إلى إفلات الإيرانيين المتورطين في مطـــاردة خصوم النظام الإيراني من العقاب. وعلى صعيد آخر، لا تزال الدول الأوروبية تواصل الانخراط في دبلوماســـية غير مثمرة مع إيران، إذ عادت فرنســـا هذه المرة إلى سياسة تحذير إيران من نفاد الوقت، وتأكيد ضرورة التوصل إلى اتفاق قبل فوات الأوان، وذلك على خلفية تركيب إيران نموذجًا أحدث وأســـرع من أجهزة الطرد المركزي في محطة تخصيب تحت الأرض في نطنز.

الشـــأن الداخلـــي

في الشأن الداخلي، تناول تقرير شهر يوليو 2022م أربعة محاور، خُصّص الملف الأيديولوجي لمناقشة إستراتيجية مواجهة الإرهاب في خطاب القادة المشاركين في «قمة جدة» يوليو 2022م، فضلًا عن استمرار مشكلة الحجاب في إيران وتفاقمها، وموقف السلطة منها. وتناول الملف السياسي ردود الفعل الداخلية الإيرانية من «قمة جدة» ومخرجاتها، وكذلك «قمة طهران» ودلالات توقيتها. أما الملف الاقتصادي فقد ناقش محورين أساسيْن هُما البُعد الاقتصادي لإيران ما بين قمتَي «جدة» و«طهران»، وحدود المكاسب والخسائر الاقتصادية الإيرانية من القمتين. فيما ناقش الملف العسكري موضوعين رئيسيْن، هُما الإعلان الأمريكي-الإسرائيلي لكبح طموحات إيران النووية، ثُم أجاب عن سؤال حول ما يمكنُ أن تحققه صفقة الطائرات المسيرة الإيرانية إلى روسيا؟

الملف الأيديولوجي

يرصد الملف الأيديولوجي التطوّرات المتعلقة بالنخب الدينية الشيعية عمومًا، والإيرانية على وجه الخصوص، وأثرها في المشهد الديني والسياسي بإيران، وانعكاساتها على الجماعة الشيعية في الإقليم.

وتناول الملف الأيديولوجي لشهر يونيو 2022م ديمومة خط تسييس الدين في خطابات المراجع، خوفًا من فقدان ثقة الجماهير بهم، وبالتالي، تأثّر النفوذ والمصالح الاقتصادية، وتناول كذلك سعي هيئة الأمر بالمعروف لزيادة نفوذها وهيمنتها في عهد رئيسي، ومحاولات التغلغل داخل المجتمع. ويتناول الملف الأيديولوجي في يوليو 2022م مسألتين، الأولى: إستراتيجية مواجهة الإرهاب في خطاب القادة المشاركين في «قمة جدة» المنعقدة في 15 يوليو 2022م، والثاني: استمرار مشكلة الحجاب في إيران وتفاقمها، وموقف السلطة منها.

أوّلًا: مواجهة الإرهاب في خطاب «قمة جدة»

لم يخلُ خطاب القادة المشاركين في «قمة جدة» من التحذير من الإرهاب والتطرف، إذ إنّ معظم الدول المشاركة عانت وتعاني من موجات الإرهاب، سواءً أكان إرهابًا داخليًّا يهدد بنيتها ونسيجها الاجتماعي، أو إرهابًا خارجيًّا يزعزع الاستقرار والأمن القومي.

وجاءت كلمات الدول، ولا سيّما تلك التي اكتوت بالإرهاب مثل مصر والعراق، مركَّزة ومحذِّرة من الإرهاب وخطرة، في حين لم تضع كلمة الرئيس الأمريكي جو بايدن الأولوية لمواجهة الإرهاب، وذلك لعدّة عوامل، أهمها: سقوط تنظيم الدولة «داعش» وانحسار خطره وتمدّده العسكري والأيديولوجي، والانشغال الأمريكي بمحاولة تدجين إسرائيل في العواصم العربية الكبرى، وجعلها جزءًا من معادلة الأمن الإقليمي (التي وجدت رفضًا عربيًّا ظهر في التأكيد الخليجي، ولا سيّما السعودي والقطري، لمركزية مبادرة السلام العربية)، وكذلك الحرص الأمريكي على ضمان استقرار أسعار النفط عالميًّا، ومِن ثَمّ، ترميم عَلاقتها مع دول الخليج عامةً، والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص. أيضًا انشغالها بالملف الإيراني، والمفاوضات حول الملف النووي، وإدراكها أن هذا الملف يمثل الأولوية لدى الخليجيين، الذين جاء بايدن خصيصًا من أجل ترميم عَلاقته معهم، واسترضائهم بشتّى الطرق. هذه العوامل كلها جعلت خطاب مواجهة الإرهاب ليس أولويةً في كلمة بايدن، وإنْ أشار إليه بقوله: «لكننا أيضًا نبقي على القدرة والتصميم لقمع التهديدات الإرهابية أينما كانت. لقد أظهرنا ذلك هذا العام بالقضاء على أمير لـ(داعش) في عملية خلال هذا الأسبوع، وبالقضاء على أحد رؤساء وزعماء (داعش). سنواصل طبعًا عملنا في

مكافحة الإرهاب بالعمل مع شـركائنا في المنطقة، وسنقدم مواردنا لتعزيز تحالفاتنا ولبناء تحالفات لحل المشكلات التي تواجه هذه المنطقة من العالم»[1]. وفي تلك الرسالة المقتضبة طمأنةٌ لدول الإقليم لمواصلة الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة الإرهاب، وأنّ الانشغالات الأمريكية لن تحوُل دون ديمومة تلك الإستراتيجية.

هذا في حين جاء خطاب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ليعُدَّ الإرهاب هو التحدي الرئيسي لدول المنطقة، إذ قال: «يظل الإرهاب تحديًا رئيسيًّا عانت منه الدول العربية على مـدار عدة عقود، لذا فإننا نجدد التزامنا مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف بكل أشـكاله وصوره، بهدف القضاء على جميع تنظيماته والميليشـيات المسـلحة المنتشرة في عدة بقاع من عالمنا العربي»[2]. واعتبر أن المشكلة تكمُن في أن بعض الجماعات الإرهابية مُستخدَمة

(1) المرصد المصري، نص كلمة الرئيس الأمريكي جو بايدن أمام قمة جدة للأمن والتنمية، (16 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو 2022م، https://bit.ly/3OIjrtn

(2) الأهرام، نص كلمة الرئيس السيسي خلال أعمال «قمة جدة للأمن والتنمية» بالسعودية، (16 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 24 يوليو 2022م، https://bit.ly/3J1dO8t

مــن قِبَل دول إقليمية (بعض القــوى الخارجية) لخدمة أهدافها الهدامة، وبالتالي فإنّ تلك الجماعات والميليشيات، حسب قوله، تحوُل دون «إنفاذ إرادة الشعوب في بعض الأقطار».

ثم حذَّر السيســي من «الإرهاب الميليشياتي» الذي يرعاه بعض الدول (ويبدو أنها إشارة إلى إيران) في المنطقة، فقال: «أشــدِّد في هذا الســياق على أنه لا مكان لمفهوم الميليشيات والمرتزقة وعصابات الســلاح في المنطقة، وأن على داعميهــا مِمّن وفروا لهم المأوى والمال والسلاح والتدريب وسمحوا بنقل العناصر الإرهابية من موقع إلى آخر أن يراجعوا حساباتهم وتقديراتهم الخاطئة، وأن يدركوا بشــكل لا لبس فيه أنه لا تَهاون في حماية أمننا القومي، وما يرتبط به من خطوط حمراء، وأننا سنحمي أمننا ومصالحنا وحقوقنا بكل الوسائل»[1].

ولم يكُن خطاب السيسي توصيفًا للواقع فقط، بل عمل على إيجاد الحلول لهذا الإرهاب في بعض النقاط، أهمها، أوّلًا: تعزيز الديمقراطية عبر ما سمَّاه بناء المجتمعات من الداخل على أُســس الديمقراطية والمواطَنة والمســاواة واحترام حقوق الإنسان ونبذ الأيديولوجيات الطائفية والمتطرفة وإعلاء مفهوم المصلحة الوطنية. ثانيًا: تعزيز الدولة الوطنية الدستورية عبر تطوير ما لديها من قدرات وكوادر وإمكانات ذاتية، لتضطلع بمهامِّها في إرساء دعائم الحكم الرشيد، وتحقيق الأمن، وإنفاذ القانون. ثالثًا: تعزيز دور المؤسسات الدينية عبر نشر ثقافة الاعتدال والتســامح بما يضمن التمتع بالحق في حرية الدين والمعتقد. وبذلك يكون الخطاب قد جمع بين الإرهاب الشيعي والسني بوصفهما مهدِّدَين للأمن الإقليمي والدولة الوطنية الدستورية.

وقريبًا من ذلك، دعا أمير دولة قطر الشــيخ تميم بن حمد آل ثاني إلى حصر الســلاح في يد الدولة الوطنية، وأشــار من طرَف خفي إلى الميليشــيات الشيعية في لبنان والعراق، قائــلًا: «وعمومًا، يجب أن نتفق على قواعد نحترمها جميعًا، إذ توجِّه عملنا لحل الأزمات، ومنهــا حصر أدوات العنــف بين يدي الدولة، والتمييز بين النظــام التوافقي والمحاصصة، فقد تتجاوز المحاصصة الشراكة في التمثيل السياسي إلى تقاسم الدولة ومؤسساتها كأنها غنيمــة، بحيث لا تعود قادرةً على القيام بمهامّها. هــذه المبادئ تصلح أيضًا أن تكون دليلًا موجِّهًا في (دول مثل) العراق ولبنان التي تعيش أزمات من نوع آخر»[2].

أمّا رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي فلم يُشِــر إلى وضع الميليشــيات الولائية بوصفهــا مُهــدِّدًا من مهدِّدات الاســتقرار السياســي، لكنــه ذكَّر بالانتصــار على تنظيم الدولة (داعش) بقوله: «لقد كان للعراق بتعاون أشــقائه وجيرانه وأصدقائه دور أساســي فــي محاربة الإرهــاب والانتصار على تنظيم (داعش)، لكن لا يــزال أمامنا طريق إضافي لاقتلاع جذور الإرهاب»[3].

لكن ثمة «إرهاب دولة» اكتوَت بناره دول الخليج والإقليم كله، هو الإرهاب الإيراني، وقد أشــار بايدن إلى الحرص الأمريكي على منعها من امتلاك أســلحة نووية، وقد حرص ولي

---

(1) المرجع السابق.

(2) الشروق، نص الكلمة.. أمير قطر في قمة جدة: لا أمن ولا استقرار ولا تنمية في ظل النزاعات، (16 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 26 يوليو 2022م، https://bit.ly/3PPu12P

(3) المرصد المصري، نص كلمة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي أمام قمة جدة للأمن والتنمية، (16 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو 2022م، https://bit.ly/3PQxyhC

العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان على إبقاء الباب مفتوحًا أمام إيران للحوار، فقال: «ندعو إيران باعتبارها دولة جارة يربطنا بشعبها روابط دينية وثقافية إلى التعاون مع دول المنطقة، التي تكون جزءًا من هذه الرؤية من خلال التزام الشرعية الدولية وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن»[1]. وهو بهذا يضع إستراتيجية عقلانية ومعتدلة وقابلة للتنفيذ لدرء خطر الإرهاب المدعوم إيرانيًّا، تشمل: الإقرار بالروابط الثقافية المشتركة، ضرورة التزام إيران بالمعاهدات والقوانين الدولية، وألا تتدخل في شؤون الدول الأخرى، وأن تتعاون مع والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهذه الأُسُس إذا التزمت بها طهران فستسحبُ الشرعية عن الميليشيات المسلحة في الإقليم، وإذا لم تلتزمها فستنكشف نياتها أمام المجتمع الدولي.

ثانيًا: هَدْم الحجاب والأمن القومي الإيراني

تعُدُّ النُّخبة الدينية مسألةَ الحجاب جزء لا يتجزأ من هُوية إيران ما بعد ثورة 1979م، وأن أي تنازل عن تقنين فرضه وإلزام لبسه في المجال العام سيؤدي إلى تزعزُع الأمن القومي الإيراني. ولا تزال إيران تشهد مظاهرات ضد قوانين إلزامية الحجاب، وتجاذُبًا بين المؤيدين والمعارضين، وقد اعتقلت السلطات بعض المحتجّين على الحجاب.

وقد أشار أمين هيئة إحياء الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر محمد صالح هاشمي غلبايغاني إلى أن العفة والحجاب رمز للمواجهة بين الثقافة الغربية والثقافة «الإيرانية/الإسلامية»، قائلًا: «إننا إن هدمنا هذا الجدار فإن بقية جدران النظام سينهار»[2]. فهدم الحجاب من وجهة نظره سوف يتبعه هدمٌ شامل للثقافة الإيرانية، التي شكَّلها رجال الدين بعد ثورة 1979م، وبالتالي نجاح الغرب في فرض هيمنته.

بصورة موازية، وضع مجلس الخبراء مسألة الحجاب على طاولة مناقشاته بجانب قضايا إستراتيجية أخرى كالملف النووي، والمسألة الاقتصادية. فقال عضو مجلس خبراء القيادة أحمد خاتمي: «جرى في اجتماع الهيئة مناقشة ثلاث قضايا، المشكلات الاقتصادية، والاتفاق النووي، والحجاب»[3]. ووجود الحجاب على قائمة المناقشة بجانب الاتفاق النووي والمشكلة الاقتصادية دَالٌّ دلالة عميقة على ما للحجاب في المجال العامّ من أهمية لدى النُّخبة الحاكمة، شأنه شأن المسألة النووية. وأردف خاتمي قائلًا: «القضية الثالثة التي نُوقشت كانت قضية الحجاب، التي لا يراعيها البعض للأسف، ويعمدون إلى خلع الحجاب في الأماكن العامة، وهذا انتهاك للقانون الذي يجب تنفيذه في هذا الصدد، ولا أحد يتحدث عن الإجبار، بل الحديث عن تنفيذ

(1) المرصد المصري، نص كلمة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أمام قمة جدة للأمن والتنمية، (16 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 24 يوليو 2022م، https://bit.ly/3vb0Sax

(2) ديده بان إيران، دبير ستاد احياى امر به معروف: اگر ما ديوار حجاب را فرو بريزيم مابقى ديوارهاى نظام هم فرو مى ريزد / جمهورى إسلامى يعنى تمكن قدرت الهى، (12 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 28 يوليو 2022م، https://bit.ly/3yLGZb4

(3) وكالة ايسنا، خاتمى در نشست مشترك هيات رييسه مجلس خبرگان، در موضوع حجاب ملاك قانون است، (21 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 28 يوليو 2022م، https://bit.ly/3zlPRFE

القانون. وقد أكـد أعضاء مجلس خبراء القيادة أن الحجـاب قانون كجميع القوانين التي ينبغـي تنفيذها. إنّ قضية الحجاب قرآنية 100%، وهـي من ضروريات الدين، وفق رأي الخبراء»[1].

وهنا يشـير خاتمي إلـى نقطة مهمة، فهـو لا يقول إن النظام يجبـر الناس على «فريضـة» الحجاب، بل يجبرهم على إنفاذ وتطبيـق القانون، في محاولة للخروج من مأزق الانتقادات المحلية والدولية بخصوص انتهاك السـلطة الإيرانية لحقوق وحريات مواطنيها.

وردًّا على سياسـة النظام تلك، أصدرت زوجة شاه إيران الأسبق، فرح بهلوي، بيانًا بمناسـبة اعتقالات النظام لبعض المعترضين علـى قوانين إلزامية الحجاب، أثنت فيه على نضال المرأة الإيرانية، واستنكرت الاعتداء المستمرّ عليها ومحاولة إذلالها، وقالت: «علـى الرغم من أنه لا يوجد يـوم لا تصيب فيه أخبار وصور الاعتداء على النسـاء وحرمانهـنّ من حقوقهن وحرياتهـن، روح كل إيراني نبيل بالأذى، وتزامنًا مع ذلك فإنّ أخبار النضال المدني لنساء ورجال إيران ضد أي نوع من الإكراه والتمييز مصدر فخر واعتزاز»[2].

خلاصة

جـاءت خطابات القـادة والزعماء المشـاركين في «قمة جدة» لتحـذِّر من الإرهاب بوصفه تحدّيًا رئيسـيًّا لنهضة الدول وبنية نسيجها الاجتماعي، لا يقلّ في خطره عن باقي التحديات الاقتصادية والسياسـية. وركَّز معظـم الخطابات على خطر الإرهاب والميليشـيات بوصفها خطرًا علـى الدولة الوطنية، وحائـلًا دون إنفاذ إرادة الناس. ونخلُص من ذلك إلى أمرين مهمَّين، أولهما: أن القمّة جاءت في الوقت المناسب لإيصال رسـالة إلى إيران بأن الدول المركزية والفاعلة في الإقليم يدٌ واحدة ضدّ الميليشيات والإرهاب، وأنها لن تتوانى في حفظ مصالحها ومصالح شعوبها. والثاني: ما يتبع ذلك من تعاون أمني واسـتخباراتي يعمِّق أزمة الميليشيات والجماعات الإرهابية، ويساعد دول المنطقة في الاسـتقرار وبسط النفوذ وتعزيز دور الدولة الوطنية.

على الصعيد الإيراني الداخلي، استمرَّت أزمة الحجاب باستمرار مظاهر الاحتجاج عليه من قِبَل الشـباب والنساء، ما دفع السلطات إلى اعتقالات بحق المعترضين، ودفع مجلس الخبراء إلى مناقشـة المسألة بجانب أمور أخرى متعلقة بالأمن القومي، كالملف النووي والاقتصاد، مع سـيل مـن التصريحات التي تحذِّر مـن عواقب خلع الحجاب بوصفـه قانونًـا مُلزمًا لا يمكن تجـاوزه. وفي نفس الوقت، يسـعى النظام إلى القفز علـى الأزمة الاقتصادية بإثارة الرأي العام نحو المسـائل الدينية والجدلية، عن طريق تمدّد نفوذ هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ورجال الدين، وتوغُّلها في الشـارع

---

(1) المرجع السابق.

(2) كيهان لندن، بيانيه شهبانو فرح پهلوى به مناسبت دستگيرى‌هاى اخير: پشت وپشتيبان يكديگر باشيم واختلاف‌ها را به سود ايران متحد ويكپارچه كم كنيم، (15 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 28 يوليو 2022م. https://bit.ly/3zbdcd8

الإيراني، وتدخُّلها في الشؤون الخاصة للأفراد، وتأثيرها المباشر في الحريات العامة. وهو ما يشـــير إلى عـــدم نية النظام لتغيير ســـلوكه على المســـتوى الداخلي، أو حتى التخفيف من قبضته تجاه مواطنيه في مســـائل الحريات الدينية والسياسية، وهذا وإن اعتقـــد النظام أنه يحمي ثقافتـــه وهُويته فإنه يؤدي إلى تآكل الفكر الثوري، عن طريق زيـــادة خصومه في الداخل، والمعترضين على سياســـاته القهرية، ولا ســـيّما من فئتَي الشباب والنساء، وأجيال ما بعد الثورة.

الملف السياسي

ناقش الملف السياسي لشهر يونيو 2022م استقالة وزير العمل بالحكومة الإيرانية، بعد سلسلة الانتقادات والإخفاقات التي لازمت مسيرته في الحكومة، التي امتدت إلى نحو 10 أشهر. كما تناول مشروع زيادة صلاحيات قوّات الأمن في استخدام السلاح، الذي قدمته الحكومة إلى البرلمان من أجل المصادقة عليه. أما تقرير يوليو، سوف يناقش المواقف الإيرانية من «قمة جدة للأمن والسلم» والتي شاركت فيها الولايات المتحددة وعددٌ من الدول العربية، كما سيناقشُ الهدف من انعقاد «قمة طهران» التي شارك فيها كلٌ من الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب أردوغان إلى جانب نظيرهما الإيراني إبراهيم رئيسي، وذلك من خلال تناول ما يأتي: أوّلًا: ردود الفعل الداخلية الإيرانية من «قمة جدة» ومخرجاتها، ثانيًا: «قمة طهران» ودلالات التوقيت.

أوّلًا: ردود الفعل الداخلية الإيرانية من «قمة جدة» ومخرجاتها

الوجود القوي للولايات المتحدة في المنطقة، وعَلاقات واشنطن الإستراتيجية مع عدد من دول الخليج، دائمًا ما كانت تنظر إليهما طهران على أنهما قد يشكلان خطرًا على مستقبل النظام الإيراني وإعاقة مشروعه التوسعي في المنطقة. ومع خروج الولايات المتحدة من أفغانستان، وتقليص وجودها في العراق، وتراجع مكانة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية لإدارة بايدن، رأت إيران أن الفرصة باتت مواتية لمُضيِّها قُدُمًا في مشروعها التوسعي، لكن الزيارة الأخيرة لبايدن وما شهدته من تحالفات وتوافقات قادت إيران لمراجعة حساباتها في هذا الشأن، بعدما أدركت صعوبة -وربما استحالة- استغناء الولايات المتحدة عن شراكاتها الإستراتيجية في المنطقة. ظهر ذلك جليًا في حجم المقالات والتحليلات بالصحف الرسمية الإيرانية، التي غطت «قمة جدة» وزيارة بايدن للسعودية، إذ وصل الأمر ببعض الصحف إلى أن عبَّرت عن زيارة بايدن لجدة بالقول: «عارٌ كبير على الرئيس الأمريكي الذي قال خلال حملاته الانتخابية إنه سيتعامل بحزم مع السعودية، لكننا نرى اليوم أنه يساعدها أكثر». وخلُصَت التحليلات إلى أن «الولايات المتحدة لا تنوي مغادرة المنطقة؛ لذا بات لزامًا على إيران تعزيز قدراتها الدفاعية، لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها إيران مستقبلًا»[1].

وركزت ردود الأفعال الإيرانية على أن الهدف من زيارة بايدن للمنطقة هو تشكيل تحالف عربي-إسرائيلي لمحاصرة إيران، وأن التحالف العربي-الإسرائيلي بدأ يتوسع ويأخذ طابعًا

(1) ايسنا، فؤاد ايزدى: آمريكا قصد ترک منطقه را ندارد/ بايد توانمندى‌هاى خود را ارتقا دهيم، (28 تير 1401هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 25 يوليو 2022م، https://bit.ly/3PDRTGM

دوليًا. وذهبت صحيفة «مستقل» الإيرانية إلى أن استئناف المفاوضات النووية للتوصل إلى حل ينهي أزمة البرنامج النووي هو أفضل حل لإفشال الجهود التي جاء من أجلها بايدن إلى المنطقة[1].

بعض الصحف «الإصلاحية» أعربت كذلك عن مخاوفها من أن تشهد المنطقة مزيدًا من المواجهة والاصطفافات بين الدول الكبرى ودول المنطقة، وما قد تكون له انعكاسات على جميع الأطراف. وذهبت صحيفة «آرمان ملي» إلى أن أحد أبرز أهداف بايدن من زيارته للسعودية واجتماعه بقادة عدد من دول المنطقة هو تهيئة الظروف المناسبة للحصول على الدعم العربي للولايات المتحدة في موقفها المناهض للسياسات الروسية، وخلُصَت إلى أن الإدارة الأمريكية أدركت أن الحصول على الدعم العربي يتطلب تشكيل تحالف إقليمي ضد إيران، أي العودة إلى الإستراتيجية التي كان يتبعها الرئيس السابق دونالد ترامب ضد إيران[2].

وعلَّق زير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان على زيارة بايدن للسعودية بالقول إنه «لا ينبغي للدول الإقليمية أن تسمح للأجانب بالتأثير في التعاون والاستقرار الإقليميين. نؤكد الحوار والتعاون بين دول المنطقة، ونعتقد أن شعوب المنطقة يجب أن تقرر مستقبل المنطقة»[3].

خلال كلمته في «قمة جدة» قال الرئيس الأمريكي جو بايدن: «إن أنشطة إيران تزعزع الاستقرار في الشرق الأوسط، ولدينا العزيمة لمواجهة التهديدات الإرهابية في المنطقة، وسنوفر الدعم لحلفائنا في المنطقة لمواجهة الإرهاب»، وأضاف: «لن نسمح لإيران بنشر التوترات في المنطقة، كما نرفض استخدام القوة لتغيير الحدود، ولن نسمح بتعريض حرية الملاحة البحرية في المنطقة للخطر، وإدارتي تمنح حرية الملاحة البحرية في البحر الأحمر الأولوية، وسنعزز الدفاعات الجوية والإنذار المبكر لمواجهة التهديدات الجوية، ولن نسمح لإيران أبدًا بالحصول على سلاح نووي، كما لن نترك فراغًا في المنطقة لصالح روسيا والصين وإيران»[4].

ورغم أن البيان المشترك لـ«قمّة جدة» أشار إلى تأكيد قادة دول المنطقة اللجوء إلى الجهود الدبلوماسية لمنع طهران من تطوير سلاح نووي، فإنهم دعوا إلى تعزيز قدرات الردع المشترك ضد التهديدات المتزايدة، التي يمثلها برنامج إيران للطائرات المسيرة. وأدانت الخارجية الإيرانية ما سمتها المزاعم الموجهة ضد طهران، واعتبرت أن هذه المزاعم هي استمرار لسياسة التخويف من إيران؛ بهدف إحداث توتر بالمنطقة وتأزيم الوضع[5].

---

(1) إيران إنترناشيونال، صحف إيران: زيارة بايدن «كثيرة المخاطر» على طهران.. والاتفاق النووي «كارثة» على الإيرانيين، (14 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 25 يوليو 2022م، https://bit.ly/3zK5Xcm

(2) المرجع السابق.

(3) بيمه سازان، أولين واكنش ايران به سفر آتى جو بايدن به عربستان، (27 خرداد 1401هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 26 يوليو 2022م، https://bit.ly/3zJvFxO

(4) روسيا اليوم، إيران ترد على تصريحات بايدن خلال قمة جدة، (17 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 26 يوليو 2022م، https://bit.ly/3oL3icl

(5) انتخاب، واكنش سخنگوى وزارت خارجه به سخنان بايدن درباره ايران: نشانه اى از تزوير ونفاق دولت آمريكا بود، (26 تير 1401هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو 2022م، https://bit.ly/3vrWiEK

لكــن رغم هذه الانتقادات، فإنّ إيران ترى أن «قمة جدة» كشــفت عن تباين في وجهات النظــر بين الولايات المتحدة والدول العربية، وأنها لم تنجح في تحقيق الأهداف الأمريكية بشــأن جذب الدول العربية في تحالف أمني إقليمي ضد إيران؛ لذلك ســارعت بعد انتهاء القمة مباشرة إلى استمالة الدول العربية، من خلال دعوتها إلى الحوار. وفي هذا الصدد، دعا وزير الخارجية الأســبق ورئيس المجلس الإســتراتيجي للسياسات الخارجية في إيران كمــال خرازي كلًّا من الســعودية وتركيــا ومصر وقطر إلى حــوار إقليمي لحل الخلافات السياسية والأمنية في المنطقة[1]. ويمكن قراءة هذه الدعوة على أنهاً محاولةٌ إيرانية لتحييد الدول العربية، أو إفشال أي جهود قد تؤدي إلى تبلور موقف إقليمي موحد ضدها، وكذلك لضمان عدم لعب دول المنطقة دورًا مؤثرًا في عرقلة الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق حول برنامجها النووي.

كما أن بعض المواقف الإيرانية كانت متفائلة بشــأن زيارة بايدن و«قمة جدة»، ولا ســيّما على مســتوى المفاوضات النووية، ومســتقبل العَلاقات الســعودية-الإيرانية، إذ ذهب بعض التحليــلات في إيران إلــى أن الزيارة قد تشــكِّل فرصةً لإيران؛ لأن بايدن ســوف يخفف مخاوف دول الشرق الأوسط من البرنامج النووي الإيراني، وقد يؤكد للمسؤولين السعوديين أن العــودة إلــى الاتفاق النووي المبرم مع إيــران عام 2015م لن يكون له تأثير ســلبي في الســعودية، وأن العَلاقات بين الرياض وواشــنطن يمكن أن تكون قوية مرةً أخرى. ورغم أن مسألة عودة العَلاقات السعودية-الإيرانية من عدمها هي قرارٌ سعودي مستقلّ يرتبط بمدى التزام إيران عَلاقات حسن الجوار وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول، فإنّ في إيران تصــوّرًا بأن أطرافًا دولية تعرقل عودة العَلاقات بين البلدين، لذلك ذهبت التوقعات إلى أن بايــدن قد يعطي الرياض الضوء الأخضر لعودة العَلاقات بين الســعودية وإيران، وبالتالي، عودة الاستقرار إلى منطقة الشرق الأوسط. وإذا سارت الأمور على هذا النحو، فإن إيران سوف تحقق مكاسب اقتصادية كذلك من زيارة بايدن، خصوصًا في ما يتعلق بإنتاج النفط؛ لأن التوصــل إلى اتفاق نووي ســوف يتيــح للولايات المتحدة وأوروبا ســوقًا جديدة للطاقة وستنخفض الأسعار[2].

المنظِّــر «الإصلاحي» والأكاديمي صادق زيبا كلام قال فــي يونيو الماضي إنّ «الناس في إيران باتوا قَلِقين من حرب محتملة؛ لأن إسرائيل ترى في البرنامج النووي الإيراني تهديدًا خطيرًا لوجودها، كما أن إيران خفَّضت مؤخرًا قدرات الوكالة الدولية للطاقة الذرّية لمراقبة النشــاط النــووي الإيراني، لذلك لن يكــون مفاجئًا أن تنضمّ دول أخــرى في المنطقة إلى إسرائيل وتقيم تحالفًا ضد إيران»[3]. لكن بعد «قمة جدة»، أبدى تفاؤلًا كبيرًا عندما لخَّص

---

(1) كلمه، كمال خرازی: خواستار آغاز گفت‌وگوی منطقه‌ای با حضور عربستان، ترکیه، مصر وقطر هستیم، (26 تیر 1401هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 27 یولیو 2022م، https://bit.ly/3vwSPVM

(2) سفر بایدن به منطقه برای تامین انرژی غرب است، (15 تیر ماه 1401هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 27 یولیو 2022م، https://bit.ly/3OJhq03

(3) دویتشه فیله، «منبوذة» أو مرغوبة–كل طرق الرئيس بايدن تقود إلى السعودية، (02 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 28 يوليو 2022م، https://bit.ly/3JksmR2

الزيارة ومخرجاتها المتعلقة بإيران بالقول إن «كلًّا من واشنطن والرياض لا ترغب إطلاقًا في مواجهة طهران»[1].

ثانيًا: «قمة طهران» ودلالات التوقيت

على الرغم من أن القمة الثلاثية التي ضمت رؤساء إيران وروسيا وتركيا، والتي احتضنتها العاصمة الإيرانية طهران في 19 يوليو 2022م، كانت لمناقشة مسار «أستانة» بشأن سوريا، فإنّ توقيتها وانعقادها بعد يومين فقط من انتهاء القمة العربية-الأمريكية التي استضافتها جدة يحملان دلالات خاصة، أهمها: القلق الإيراني من تشكيل تحالف في المنطقة يكون مناهضًا لها، أو أن يقدم بايدن رؤيةً أمريكية لدول المنطقة حول كيفية التعامل مع الملف النووي، وكذلك منع التدخّلات الإيرانية في دول المنطقة. لهذه الأسباب جاءت «قمة طهران» نوعًا من المواجهة لـ«قمّة جدة»، واعتقادًا من الإيرانيين بأن المحور الإيراني-الروسي-التركي يمكن أن يكون موازنًا لأي محور قد تشكّله الولايات المتحدة والدول الإقليمية. هذا الرأي عبَّر عنه بوضوح الرئيس السابق للجنة الأمن القومي بالبرلمان الإيراني حشمت اللّه فلاحت بيشه، عندما قَال إنّ «أيّ استفزاز أمريكي سيؤدي إلى تشكيل كتلة مقابلة، وهذا ربما كان حقًّا من حقوق الدول المتعاونة مع روسيا. إذا كان لدى روسيا نظرة إستراتيجية لإيران فلن تجد معارضة، بل ستجد مؤيدين لها في إيران. تؤكد زيارة بوتين لإيران رغبةَ روسيا في تشكيل عَلاقات إستراتيجية في المنطقة، وبنفس المقدار الذي تؤدي فيه زيارة بايدن إلى تشكيل أجواء معادية لإيران في المنطقة، فيمكن لزيارة بوتين خلْقَ تحرُّك مضادّ لهذه الأجواء، وينبغي أن نرى هل ستكون إدارة بايدن مستعدة لهذه المواجهة أم لا»(2). هذا التصريح يكشف حقيقة الأهداف الإيرانية، وليس كما ادّعى المتحدث باسم الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني عندما قال إنّ «قمة طهران» الثلاثية لم تكُن لمواجهة «قمة جدة» الأخيرة.

خلاصة

كانت إيران تتوقع أن تؤدي «قمة جدة» إلى تصعيد اللهجة الخليجية ضدها، وإنشاء تحالف إقليمي بمشاركة الولايات المتحدة من أجل مواجهتها، لكن الخطاب العامّ في القمة جاء مغايرًا تمامًا للتوقعات الإيرانية، إذ دعا للسلام وركّز على الدبلوماسية وعلى مدّ اليد لإيران. وينبع هذا الخطاب المتزن من قِبَل القادة المشاركين في القمة لكون دول المنطقة، ولا سيّما المملكة العربية السعودية، تهدف إلى تحقيق المصالح المشتركة، وبسط الاستقرار، لا الدخول في تحالفات قد تسهمُ في تعقيد المشهد الإقليمي.

---

(1) آرمان ملی، آخرین تیر ترکش، (28 تیر 1401هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 28 یولیو 2022م، https://bit.ly/3OpswaI
(2) ایسنا، فلاحت‌پیشه: سفر بایدن به منطقه به معنای پایان دیپلماسی با ایران نیست، (24 تیر 1401هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 29 یولیو 2022م، https://bit.ly/3yEv8vr

الملف الاقتصادي

تناول الملف الاقتصادي لشهر يونيو 2022م أبرز تطورات الأداء الاقتصادي الإيراني فيما يتعلَّق بالتضخم وتغيُّرات العملة المحلية أمام الدولار، وكذلك أبرز اتفاقيات التعاون الموقَّعة بين إيران وعدد من الدول، وتأثيراتها المحتملة. بينما يُحلل تقرير شهر يوليو 2022م في محوره الأوّل البُعد الاقتصادي لإيران ما بين قمَّتي «جدة» و«طهران»، فيما يُحلل محورهُ الثاني حدودَ المكاسب والخسائر الاقتصادية الإيرانية من القمَّتين وتأثيراتها المحتملة.

أوّلًا: البُعد الاقتصادي لإيران ما بين قمَّتي «جدة» و«طهران»

لم يَغِب البُعد الاقتصادي عن أجندة القمَّة الأولى التي عُقِدت في مدينة جدة أثناءَ زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن للمملكة العربية السعودية(1)، وكذلك في القمَّة الثانية التي عُقِدت في طهران بين رؤساء كلٍّ من إيران وروسيا وتركيا(2). ويبدو أنَّ القاسمَ المشترك لكلا الحَدَثين هو الحرب الروسية-الأوكرانية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي على مختلف الأصعدة، وعلى رأسها قطاع الطاقة وإمداداته؛ كون إيران وروسيا تمتلكان احتياطات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، بجانب الإشكالات العديدة والمتغيرة التي تواجه أسواقَ النفط العالمية، كوجود مشاكل في بعض الدول المنتجة للنفط مثل إيران وفنزويلا وليبيا، فضلًا عن تعثُّر مسار «الاتفاق النووي» الإيراني وتداعياته الضاغطة على الاقتصاد الإيراني الداخلي.

تلك الأسباب جَعَلت من زيارة بايدن أمرًا ضروريًا بالنسبة لواشنطن، ومن هُنا، يحاول الرئيس الأمريكي تخفيفَ وطأة هذه الأسباب والتداعيات، من خلال إيجادِ بدائل وحلول تقتضي في المقام الأول ضرورةَ تقارب واشنطن مع دول الخليج، وبالأخصّ المملكة العربية السعودية التي تمتلك ثاني أكبر احتياطي من النفط الخام عالميًا، بجانب وصفها من أكبر مصدّري النفط الخام بحصة سوقية بلغت حوالي 17%[3].

وباختتام «قمَّة جدة»، جُوبِهَت المطالبات الأمريكية برفع مستوى الإنتاج من النفط لتقليل ضغوط الإمداد العالمية، بقيامِ السعودية بإعادةِ تأكيدها بأنَّ قرارَ رفع الإنتاج النفطي

---

(1) شفقنا، آغاز به كار نشست جده با حضور بايدن و سران 9 كشور عرب، (25 تير 1401هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو 2022م، https://bit.ly/3z5W1Zc

(2) كبنا نيوز، هفتمين اجلاس سران كشورهاى ضامن روند آستانه » برگزار شد، (29 تير 1401هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو 2022م، https://bit.ly/3yWqN6I

(3) العربية، أكبر احتياطيات النفط في العالم.. السعودية في المرتبة الثانية، (13 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو 2022م، https://bit.ly/3Burszx

لــن يتــم إلَّا في إطارٍ جماعي ضمنَ أعضاء مجموعة (أوبك +)، وبحســب توقعات العرض والطلب في الأســواقِ العالمية. ومــن المنتظر أن يعقد أعضاء هــذه المجموعة اجتماعًا في أغسطس، وسط ترجيحات بأن يجري الإعلان عن زيادات مضبوطة في إنتاج النفط، لكن دون أن تُغيّرَ هذه الزيادة المنتظرة في المعادلة القائمة حاليًا بالأسواق، الأمر الذي من شأنه أن يضاعف الضغوط على الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين.

في المقابل، وارتباطًا بتأثُّر الاقتصاد العالمي بالأزمة القائمة بين روسيا والغرب، وبالتوازي مع التعثُّر الإيراني في مسار «الاتفاق النووي»، ومعهُما التصعيد الغربي ضدَّ كلا الطرفين، دفــع كلٌّ ذلك بالحكومتين الإيرانية والروســية إلى تبنّي حراكٍ دبلوماســي موازٍ لمزيدٍ من التفاهمات واستكشــاف الخيارات والفُرص الثُنائيــة، وبالأخصّ على الصعَيد الاقتصادي. كذلك تبنّي إجراءات متعددة تهدف إلى ممارسة ضغوط معاكسة على الحراك الأمريكي في ملف الطاقة، وإظهار عدم العُزلة لحكومتَي الدولتين على المسرح العالمي، خاصةً أنَّ توقيت عقد «قمَّة طهران» وما سبقها وواكبها من التوصل لعددٍ من الصفقات الاقتصادية، جميعها حدثــت بعد أيام قليلة من زيارة الرئيس الأمريكــي للمنطقة، وقد كان أحد أهداف الزيارة إقنــاع الــدول بزيادة إنتاج واحتواء أزمــة الطاقة الدولية؛ وبالتالي، تســعى كلٌ من طهران وموســكو إلى إيصال رسالة مفادها أنه لن يحدث تخفيضٌ أو احتواءٌ لأزمة الطاقة العالمية دون أن يكون لإيران وروسيا دورٌ في هذا السياق.

وســعت إيران ما قبل القمَّة، وخلال الأشــهر الأولى من الأزمة الأوكرانية، إلى الترويج بأنَّ وصولَ النفط الإيراني إلى الأســواق العالمية يمثّلُ إحدى الآليات الفعَّالة التي يمكن من خلالها احتواء أزمة الطاقة التي يواجهها العالم في الوقت الحالي، في محاولة، من جانبها، للترويج لـ(إيجابيات) الوصول إلى صفقة نووية معها، إلَّا أنَّ المساعي الإيرانية لا تزال بعيدةً عــن التحقُّق. لذا تطمح طهران وعبر قمَّتها مع موســكو إلى إثــارة قلقِ أوروبا وأمريكا من تشكيل توجُّهٍ جديد في المجال الاقتصادي خصوصًا في ملف الطاقة منَ خلال إظهار قربها من موســكو، والضغط على الأطراف المشاركة في المفاوضات النووية بغيةَ تقديم المزيد من التنازلات قُبيل التوصُّل لاتفاق حولَ البرنامج النووي الإيراني.

بدورها، تتقدَّم روسيا نحوَ إيران مدركةً الحاجة المتبادلة لتعطيل تأثير العقوبات الأمريكية علــى اقتصاد الدولتين، كما تعي موســكو حاجةَ الغرب المتزايدة إلــى توفير بدائل للطاقة الروسية ولا سيّما مع اقتراب فصل الشتاء في أوروبا، وتضاؤل القدرة الأمريكية على الدفع بمصادر الطاقة الخليجية نحوَ تعويض الغاز والنفط الروســي في الأسواق الأوروبية. لذا؛ تدخلُ موســكو ســوقَ الطاقة الإيرانية بتوقيع مذكرة تفاهم ضخمة بين شركتَي «غازبروم» الروسية، والنفط الوطنية الإيرانية (NIOC)، والتي تشمل استثماراتٍ بقيمة 40 مليار دولار في مشاريع النفط والغاز الطبيعي[1].

وفي إطار التعاون المصرفي والمالي بينهما، تســعى الدولتان إلى تعزيز التجارة المشتركة مع استخدام العملات المحلية، وتقليل التسويات بالدولار الأمريكي، إذ أعلن محافظ البنك

(1) دنیای اقتصاد، ایران–گازپروم در گام 40 میلیارد دلاری، (29 تیر 1401هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 27 یولیو 2022م، https://bit.ly/3ot36y4

المركزي الإيراني علي صالح آبادي، عن بدء التعاون في التعامل بالعملات المحلية بين إيران وروسيا، ويعدُّ هذا الإجراء أحد التبعات الاقتصادية لزيارة بوتين لطهران، وأحد نتائج زيارة رئيس البنك المركزي الإيراني لروسيا في 7 يوليو 2022م[1]. كما تدرُس السلطات المصرفية في البلدين وضعَ نظام للتحويلات المصرفية على غرار نظام «سويفت»، ولكن باستخدام العملات وبطاقات الائتمان المحلية. وقد سجَّل حجم التبادل التجاري بينهما خلال عام 2021م قفزةً لامست 4 مليارات دولار، وهو ما يمثِّل زيادةً بنسبة 31% مقارنةً بالعام الذي سبقه[2].

ثانيًا: حدود المكاسب والخسائر الاقتصادية الإيرانية من القمَّتين

مكاسب وخسائر اقتصادية إيرانية متوقَّعة تفرضها مخرجات القمَّتين؛ فمن جهة المكاسب، وفي ظل الجمود القائم حول «الاتفاق النووي» الإيراني ورفع العقوبات الاقتصادية، تسعى طهران إلى البقاء من خلال تنويع خياراتها وعلاقاتها الاقتصادية مع روسيا والصين والدول المجاورة وتحجيم المخاطر المحتملة في حال أُلغي «الاتفاق النووي». ومع ذلك، فهنالك أيضًا جوانب سلبية محتملة لمذكِّرة الاستثمار الروسي، وتجدُر الإشارة إلى أنَّ الدولتين تُعدّان متنافستين أكثر ممَّا هُما متعاونتين في مجال الطاقة. وعلى مدى العقد الماضي، سعت طهران كثيرًا لإيجاد طُرق لتفادي العقوبات الأمريكية، وذلك عن طريق بيع النفط إلى بكين التي لم تُنفِّذ العقوبات الأمريكية بشكل كامل، ولكن الأزمة الأوكرانية شكَّلت نوعًا من التنافس بين الإيرانيين والروس على حجم وأسواق مبيعات النفط والمنتجات والمشتقات النفطية والمعادن في الصين والهند ودول القارة الآسيوية الأخرى؛ ونتيجةً لذلك؛ تبيعُ موسكو منتجاتها النفطية بأسعار تنافسية تقوِّض مبيعات طهران، وبات السوق الآسيوي الذي كان متنفَّسًا اقتصاديًا إيرانيًا موضعَ تهديد بالنسبة لطهران.

وبجانب ماسبق ذكره، يُثير توقيع صفقة الاستثمار بين طهران وموسكو أسئلةً أساسيةً عدَّة ترتبط مجملها بكيفية تمويل هذا العقد الاستثماري من الجانب الروسي، بالنظر إلى الضغوط الاقتصادية التي تتعرَّض لها موسكو في الأشهر الأخيرة بعد العقوبات الغربية، وبناءً عليه؛ فهناك الكثير من الشكوك أيضًا حول قدرة شركة «غازبروم» على الوفاء بالتزاماتها في هذا المشروع؛ وبالتالي، فإنَّ هذه المذكِّرة الموقَّعة بين شركة النفط الوطنية الإيرانية وشركة «غازبروم» ستبقى مذكرةَ تفاهم في الوقت الحالي، وقد يكون مستقبلها -كاتفاقية التعاون الشامل لمدة 25 عامًا- الموقَّعة مع الصين، غامضًا للغاية، ولا ترتقي إلى أن تكون شراكةً فعلية بين الطرفين.

تمثِّل الوساطة التركية لنقل القمح الأوكراني–الروسي من الموانئ المحاصرة، وما أُثير عن التوصُّل إلى اتفاق لنقل شحنات القمح بين روسيا وأوكرانيا تحت إشراف الأمم المتحدة، فرصةً يمكن أن تستفيدَ منها طهران، فضلًا عما أظهرته الحكومة الإيرانية من اصطفاف

---

(1) إيبنا، فصل جديد همكارى اقتصادى ايران و روسيه / چرا سفر اخير هيأت ايرانى به مسكو راهبردى بود، (12 تير 1401هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو 2022م، https://bit.ly/3zthXii

(2) مهر نيوز، ارتفاع حجم التجارة بين إيران وروسيا بنسبة 81 بالمئة، (18 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو 2022م، https://bit.ly/3IZt1ag

مع روسيا في أزمتها الأخيرة مع أوكرانيا. فالاحتجاجات المتكرِّرة التي تشهدها مختلفُ المناطق الإيرانية بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة، فضلًا عن تقارير تُفيد بعدم قدرة المستهلكين على توفير المنتجات الأساسية، بما فيها المواد الغذائية، تدفع بالحكومة الإيرانية إلى تأمين شحنات من القمح مضمونة.

وربما تؤدي مشاركة روسيا في نظام التبادلات المالية إلى زيادة التعاون المالي والمصرفي بين البلدين، ومع ذلك، لا بُد من الإشارة إلى أنَّ هذا النمو مخادع ولا يمثل أيَّ نوع من الشراكة الاقتصادية الفعلية بين الدولتين؛ فهذا الارتفاع في معدل التبادل التجاري خلقتهُ الظروف الوقتية التي يمر بها العالم وانسحاب الشركات الغربية من الأسواق الإيرانية والروسية، وبمجرد العودة إلى «الاتفاق النووي» مع إيران أو زوال الأسباب الدافعة للأخيرة في حربها مع أوكرانيا ستتراجع نسبة التبادل بينهما. وبجانب ذلك، فإنَّ 4 مليارات دولار هو مستوى ضعيف من التجارة بين الدولتين، والعلاقات التجارية بين البلدين ليست كبيرةً بما يكفي لسد الفجوة التجارية بين روسيا والغرب أو بين الأخيرة وإيران، ويُعَد حجم التجارة الخارجية لإيران مع العراق ضعفَ المتبادل بينها وبين روسيا[1].

خلاصة

في الوقت الذي تبتعدُ فيه إيران عن تحقيق نتائج ملموسة في المفاوضات النووية مع دول (5+1) وبقائها تحت ضغط شديد من العقوبات الاقتصادية، تسعى إلى توسيع خِياراتها الاقتصادية والعمل على خَلق شراكات اقتصادية وتجارية مع عدد من الدول التي ترتبط معها بمصالح ومواقف مشتركة. يأتي الخِيار الروسي كأحد الخِيارات المفضَّلة لإيران في إستراتيجيتها الاقتصادية، لدوافع وقتية تقتضيها العقوبات الأمريكية المفروضة عليها والتغيرات الراهنة من تطورات الحرب في أوكرانيا وتداعياتها على الوضع الاقتصادي العالمي، ويتَّضح جليًا في «قمَّة طهران» الأخيرة، السعيُ الإيراني لتكثيف إجراءات التعاون التجاري والاقتصادي مع الروس، سواءً في مجال الطاقة أو في مجال التعاون المصرفي والمالي؛ وعلى الرغم من المكاسب المشتركة التي ستجنيها الدولتان، فإنَّ هناك أيضًا خلافات كبيرة بين إيران وروسيا حولَ القضايا المهمَّة، فإيران يبدو أنها لا تمانعُ من تزويد السوقَ العالمية بالنفط والغاز، وهذا ما يشكِّل ضغطًا حقيقيًا لروسيا ويُساعد في إنجاح العقوبات الغربية المفروضة عليها جرَّاءَ تورُّطها في الحرب مع أوكرانيا، فضلًا عن وجود شكوك قائمة حولَ القدرة الروسية على الوفاء بالتزاماتها المالية في المشاريع الموقَّعة مع الحكومة الإيرانية، ما قد يُعيق التعاون بينهما.

(1) Financial Tribune, Growth in Trade Ties With Iraq, (March 13, 2022), Accessed on: July 27, 2022, https://bit.ly/3PLxWO6

الملف العسكري

تناول الملف العسكري لشهر يونيو 2022م اشتعال الحرب السيبرانية بين إيران وإسرائيل خلال الفترة الأخيرة، وسلسلة التغييرات الواسعة التي طالت قيادات بجهاز الاستخبارات التابع للحرس الثوري. وفي يوليو 2022م تتحسَّب إيران للعواقب الوخيمة المترتبة على احتمالية فشل إحياء الاتفاق النووي، الذي بات مُرجَّحًا، إذ تتجه الأمور نحو مزيد من التأزم، بعدما كشفت إيران عن قدراتها لصنع قنبلة نووية وتهديدها الأعداء بردٍّ قاسٍ ومُزلزِل. فمن جانب، أعربت الولايات المتحدة عن التزام حزبَيْها دعم إسرائيل ضد مساعي إيران للوصول إلى سلاح نووي، ومن جانب آخر، باتت شراكة إيران الإستراتيجية مع روسيا أقرب من أي وقت مضى، وقد تتضمن تلك الشراكة إمكانية وجود دور إيراني في الحرب الروسية على أوكرانيا، وإن كان محدودًا. وبناءً على ما تقدم، سوف يناقش الملف العسكري المحورين التاليين: أوّلًا: الإعلان الأمريكي-الإسرائيلي لكبح طموحات إيران النووية، ثانيًا: ما الذي يمكن أن تحققه صفقة الطائرات المسيرة الإيرانية إلى روسيا؟.

أوّلًا: الإعلان الأمريكي-الإسرائيلي لكبح طموحات إيران النووية

يُعَدّ الإعلان الأمريكي-الإسرائيلي بخصوص «شراكة إستراتيجية ثنائية» بين البلدين من أبرز ما جاء في زيارة الرئيس الأمريكي لإسرائيل، وقد أشار ذلك الإعلان بوضوح إلى تقارب المصالح والإجراءات المتخذة لمنع إيران من تحقيق القدرة على إنتاج أسلحة نووية.

ونصَّ الإعلان، الذي وقَّعه بايدن ويائير لابيد في 14 يوليو 2022م، على أن الولايات المتحدة الأمريكية «تؤكد أن التزام عدم السماح لإيران يومًا بامتلاك سلاح نووي هو جزء لا يتجزأ من هذا التعهُّد، كما تعرب عن استعدادها لاستخدام كل عناصر قوتها الوطنية لضمان ذلك»[1].

وقد تعهَّد الرئيس الأمريكي بايدن بـ«الالتزام الراسخ للحفاظ على قدرة إسرائيل على ردع أعدائها، وتعزيز قدرتها على الدفاع عن نفسها بنفسها ضد أي تهديد أو مجموعة من التهديدات». ويؤكد الإعلان أن «هذه الالتزامات مدعومة من قِبَل الحزبين الأمريكيين، وأن هذه الالتزامات ليست التزامات أخلاقية فقط، بل هي أيضًا التزامات إستراتيجية ذات أهمية حيوية للأمن القومي للولايات المتحدة نفسها».

---

(1) "The Jerusalem U.S.–Israel Strategic Partnership Joint Declaration," *The Whites House*, July 14, 2022, accessed July 21, 2022, https://bit.ly/3cDn5rp

كمـــا يؤكد الاتفاق المذكـــور أعلاه، أهمية الدعم الأمريكي الراســـخ لـ«تنفيذ بنود مذكرة التفاهم التاريخية الحالية البالغة 38 مليار دولار، التي تفي بالتزام الولايات المتحدة الدائم أمنَ إسرائيل»، إلى جانب التزام «السعي للحصول على مساعدة دفاعية صاروخية إضافية تتجاوز مســـتويات مذكرة التفاهم في ظروف اســـتثنائية، كالأعمال العدائية لحماس على مدى أحد عشر يومًا في مايو 2021م».

وأطلـــق الحليفـــان الأمريكي والإســـرائيلي «حـــوارًا إســـتراتيجيًّا رفيع المســـتوى حول التكنولوجيا»، لتشكيل شراكة ثنائية تقنية من التقنيات المهمة والناشئة في مختلف المجالات ذات الاهتمام العالمي، وأن هذه الشـــراكة الإســـتراتيجية الجديدة «ســـتُصمَّم لتعزيز النظم الإيكولوجية للابتكار المتبادل في البلدين، والتصدي للتحديات الجيوإستراتيجية».

وقـــد هـــدَّد الرئيس الإيرانـــي إبراهيم رئيســـي بردٍّ «قـــاس» على الإعـــلان الأمريكي-الإســـرائيلي[1]، كما قال المتحدث باســـم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني في مقابلةٍ إنّ «تهديـــدات النظام الصهيوني الأخيرة محض حرب نفســـية، وإنّ هـــذا النظام لا يملكُ الشـــجاعة ولا القدرة على مواجهة إيران عســـكريًّا»[2]. كما تباهى كمال خرازي، أحد كبار مستشاري المرشـــد الأعلى الإيراني علي خامنئي، بقدرة إيران على صنع الأسلحة النووية، فـــي مقابلة مع قناة «الجزيرة»[3]، قائلًا: «إنه خلال أيام قليلة تمكَّنَّا من تخصيب اليورانيوم بنســـبة تصل إلى 60%، ويمكننا بســـهولة إنتاج يورانيوم مخصب بنسبة 90%، وإيران تملك السُبل الفنية لإنتاج قنبلة نووية، لكنها لم تتخذ بعدُ قرار صنعها».

وكان مـــن الممكن عدم أخذ ادّعاء خرازي بجدية لولا إشـــارة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروســـي إلى أن برنامج إيران النووي «يتقدم بســـرعة»، وقال أيضًا لجريدة «إلبايس» الإسبانية: «خلاصة القول هي أنه منذ ما يقرب من خمسة أسابيع كانت مراقبتي]البرنامج إيران النووي[محدودة للغاية، مع وجود برنامج نووي يتقدم بسرعة، ففي حال عقد اتفاق نووي]مع إيران[ســـيكون من الصعب جدًّا بالنسبة إليَّ رصد ما حدث في كل تلك الفترة»[4].

ولا يســـاور التوتر إيران بشأن تعهُّد إسرائيل والولايات المتحدة فحسب، بل تشعر بالقلق بشـــأن مشروع قانون مجلس الشـــيوخ الأمريكي من الحزبَين لمراقبة قدرة الأسلحة النووية الإيرانيـــة لعام 2022م، الذي يُجبِر البيت الأبيض على تقييم المخاطر التي تشـــكلها إيران والتوصل إلى إســـتراتيجية للتعاملِ معها، وينص مشـــروع القانون على تشـــكيل فريق عمل

---

(1) "Iran Vows 'Harsh, Regrettable' Response After US–Israel Declaration," *Anadolu Agency*, July 14, 2022, accessed July 21, 2022, https://bit.ly/3vcubcO

(2) "Spokesman Dismisses Israel's Threats Against Iran as Psychological Warfare," *Tasnim News Agency*, July 19, 2022, accessed July 21, 2022, https://bit.ly/3IYN5JU

(3) "Khamenei Adviser Says Iran 'Capable of Building Nuclear Bomb'," *France 24*, July 17, 2022, accessed July 21, 2022, https://bit.ly/3PKfGVe

(4) "Iran's Nuclear Programme Is 'Galloping Ahead' IAEA Chief Says –El Pais," *Reuters*, July 22, 2022, accessed July 21, 2022, https://reut.rs/3zt3uTL

لإدماج المعلومات الاستخبارية القادمة من إسرائيل، وتقديم تقارير منتظمة عن قدرات إيران النووية كل 120 يومًا[1].

وقال رئيس لجنة العَلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي السيناتور الديمقراطي بوب مينينديز: «لا يوجد سبب يمنع الكونجرس الأمريكي من تلقِّي أحدث المعلومات حول أنشطة إيران النووية والصاروخية الباليستية»[2].

وإذا ما قرأنا ما بين السطور فسنخلُص إلى نتيجتين، الأولى: أن إيران لم تعُد تحاول إخفاء مساعيها لامتلاك السلاح النووي، والأخرى: أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم جهود إسرائيل لمنع انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وعلى الكفة الأخرى من

---

(1) U.S. Congress, House, 'Iran Nuclear Weapons 5 Capability Monitoring Act of 2022', BUR22718 L00, *117th Cong*, 2nd sess., introduced in House July, https://bit.ly/3cqaeZl [Last accessed on July 21, 2022]

(2) Jonathan Tirone and Arsalan Shahla, "Iran Warns US on Bill Diminishing Biden Bid for Atomic Deal," *Bloomberg*, July 20, 2022, accessed July 21, 2022, https://t.co/8nihAFcYd7

رغبــة طهران في أن تصبح قوة نووية، تأتي إجــراءات عقابية اتّخذتها الدول التي تتعرض للتهديد من إيران. ونظرًا إلى أن مجلس الأمن الدولي منقســم بوضوح صارخ حول المسائل السياســية العليا، فليس من سبيل ســوى عودة إيران إلى التزاماتها، أو مواجهتها إجراءاتٍ عقابية.

ثانيًا: ما الذي يمكن أن تحققه صفقة الطائرات المسيرة الإيرانية إلى روسيا؟

أفــاد بعض الأخبار بأن روســيا لجأت إلى إيــران للحصول على مئات الطائرات المســيرة مــع دخــول غزوها لأوكرانيا شــهره الخامــس(1)، الذي بدأ بوصفه عمليــة خاصة كان من المفتــرض أن تحــدث في ثلاثة أيام، إذ أثبتت الطائرات الروســية المســيرة عدم جدواها للتحدي التكتيكي الذي تواجهه في أوكرانيا، فلم تفشــل خطوط دعمها فحســب، بل فشلت الطائرات المسيرة الروسية في التحليق لساعات طويلة، وكانت قوتها النارية سيئة للغاية.

ومنــذ أن زعمت الولايات المتحدة أن الحليفين الروســي والإيراني قد توصَّلا إلى عقد صفقة طائرات مسيرة، سارعت إيران إلى نفي تلك المزاعم إلى أن أظهرت لقطاتُ الأقمار الصناعية -التي جرى تداولها في الإعلام- إحدى الزيارتين المزعومتين للمســؤولين الروس لإيران في 08 يونيو و06 يوليو 2022م[2]، ثُم كشــفت زيارة الرئيس بوتين لإيران الضباب حول الموضوع، مع دخول هذه الشــراكة الإســتراتيجية مرحلة جديدة. والآن تنقل وســائل الإعلام الإيرانية عن مسؤولين إيرانيين استعدادهم لتزويد روسيا بالأسلحة[3].

وقبــل تحليل الصفقة الإيرانية-الروســية، من المهم معرفة العوامل التي أدّت إلى فشــل الطائرات المسيرة الروسية من طراز «أليرون-3» و«أورلان-10»، إذ استُخدِمت هذه الطائرات المســيرة التكتيكية لأغراض المراقبة والاستخبارات واختيار الأهداف والاستطلاع، إلا أنها أثبتت عدم فاعليتها بســبب أنظمة الحرب الإلكترونية المحلية التي تنتجها أوكرانيا، وتلك التي حصلت عليها من الخارج.

أمــا المركبات القتالية الروســية من طراز «إنوكوديتس» الأكثــر تكلفة وتطوّرًا فهي قليلة العدد في روســيا، ولا يزال خط إمدادها مقيَّدًا بسبب العقوبات التقنية الغربية التي تمنع وصول الرقائق الإلكترونية والمعدات المتقدمة إلى روسيا[4].

---

(1) Zeke Miller and Josh Boak, "White House: Iran set to deliver armed drones to Russia," *AP*, July 12, 2022, accessed July 20, 2022, https://bit.ly/3cFiLrG

(2) "Iran Showcased Armed Drones for Russia, U.S. Says," *Haaretz*, July 16, 2022, accessed July 20, 2022, https://bit.ly/3Pyzw6f

(3) "Iran Is Ready to Export Military Equipment and Weapons, Young Journalists Club reports," *Reuters*, July 19, 2022, accessed July 20, 2022, https://reut.rs/3b5QUk0

(4) Roman Pahulych, "Drone Wars: Ukraine And Russia's Aerial Battle In The Skies Over Donbas," *Rferl*, June14, 2022, accessed July 20, 2022, https://bit.ly/3ve81H3

وأخيرًا وليس آخرًا، أثبتت هذه الطائرات المسيرة فشلها بسبب ذخيرتها المتواضعة التي لا تزيد حمولتها على 3 كيلوغرامات[1]. وقد كانت روسيا تستورد الطائرات المسيرة من إسرائيل، إلا أن خط الإمداد الإسرائيلي أصبح عرضةً للعقوبات الغربية المفروضة بعد غزوها لأوكرانيا وضمها لشبه جزيرة القرم في عام 2014م. ومع ذلك، تستطيع روسيا أن تلجأ إلى طريقة الهندسة العكسية لتحسين النسخ المستوردة من الطائرات الإسرائيلية المسيرة[2].

أما الصين، فبسبب عَلاقاتها المتعدّدة المستويات مع الدول الغربية، أحجمت عن تلبية طلب روسيا لإمدادها بالأسلحة. ومن ناحية أخرى، لا تزال إيران معزولة عن الغرب، وتقف في وجهه بتحدٍّ، ونتيجةً لهذه القوة في تحدي العقوبات تواجه إيران أوجه قصور تقنية أقل عند مقارنتها بموسكو، التي أُحبطت محاولتها لشراء طائرات غربية مسيرة عبر قطر في إيطاليا مؤخرًا[3]. وقد أثبتت الطائرات المسيرة الإيرانية قوّتها في الصراعات منخفضة الحدة في العراق وسوريا ولبنان، بل إنها صدَّرت بعضها إلى فنزويلا وإثيوبيا والعراق، إلى جانب تهريبها إلى وكلائها في الشرق الأوسط. وفي يونيو الماضي، كشفت إيران النقاب عن مصنعها للطائرات المسيرة في طاجيكستان، الذي لم يكُن من الممكن إقامته دون موافقة روسيا.

وإلى جانب المشكلات المتعلقة بخطوط الإمداد، ونقص الرقائق الإلكترونية، والمعدات المتقدمة لتصنيع الطائرات المسيرة، والمشكلات المرتبطة بالتشويش الإلكتروني في أنظمة التوجيه، فإنّ روسيا بحاجة إلى طائرات مسيرة مقاتلة قادرة على تحديد واستهداف منظومة المدفعية الصاروخية العالية الحركة «هيمارس»، التي تمدّ الولايات المتحدة بها أوكرانيا، وغيرها من المنظومات عالية التقنية والوسائل الفتاكة المتوفرة في الترسانة الأوكرانية. كما أن مستودعات الذخيرة والإمدادات الروسية ومراكز القيادة كثيرًا ما تتعرض للهجوم. وبعد أن فقدت روسيا ما يزيد على ثلاثين طائرة مقاتلة، فإنّ القوّات الجوية الروسية لم تعُد قادرة على أن تحتمل مزيدًا من المخاطر[4]. ويعتمد سلاح الجوّ الروسي فقط على طائرات من طراز «سوخوي سو-25»، التي توفر الدعم الأرضي وتملك هيكلًا قويًّا، وهذا الاعتماد يحمِّل هذه الطائرات أعباء كبيرة، لم تستطِع حتى الآن تنفيذها[5].

---

(1) Seth G Jones, "Russia's Ill-Fated Invasion of Ukraine: Lessons in Modern Warfare," *CSIS*, June 1, 2022, accessed July 20, 2022, https://bit.ly/3b3NgqM

(2) "Israel, Russia in Drone Deal; Laser Tech Next?" *Wired*, Sept 7, 2010, accessed July 20, 2022, https://bit.ly/3RXSmFr

(3) Giuseppe Scarpa, "Droni Usa bloccati a Gioia Tauro. 'Dovevano partire per la Russia'," *Republlica*, July 14, 2022, accessed July 20, 2022, https://bit.ly/3v7VqF9

(4) "List Of Aircraft Losses During The 2022 Russian Invasion Of Ukraine," *Oryx*, March 20, 2022, accessed on July 20, 2022, https://bit.ly/3BcUQdf

(5) Brent M Eastwood, "Putin Has A Problem: Russia's Su-35 (Its Best Fighter) Is Getting Killed In Ukraine," *19fortyfive*, July 23, 2022, accessed July 24, 2022, https://bit.ly/3ozXCBW

ويُعَدّ إرسال الطائرات المسيرة الإيرانية إلى روسيا اختبارًا كبيرًا جدًّا لهذه الطائرات، التي لم يسبق لها الدخول في قتال شامل، بخلاف المسيرات التركية من طراز «بيرقدار تي بي 2»، التي أثبتت فاعليتها ضد الأنظمة الروسية في أرمينيا في حرب ناغورني كاراباخ، وأيضًا في صراعات أخرى مثل ليبيا وسوريا. ويُرجَّح أن تتنافس المسيرات الإيرانية من طراز «مهاجر 6» و«شاهد 129» و«شاهد 191»، على الوصول إلى قائمة المشتريات الروسية. وتملك طهران ترسانةً كبيرة من الطائرات المسيرة. وحتى الآن لا توجد دلالات على تدريب القوّات الروسية وتسليمها الأنظمة إلى روسيا، أو الأجزاء المحتلة من أوكرانيا. ولن يكون إدخال منظومات الأسلحة في ترسانة الأسلحة الروسية في وقت قصير أمرًا سهلًا على الجيش الروسي، وسط الإمدادات السريعة لمنظومات الأسلحة الغربية لأوكرانيا. وليس من الواضح اعتماد الجيش الروسي على الطائرات المسيرة الإيرانية في أول قتال شامل لها ضد قوة نيران العدوّ المتفوقة وأنظمة الحرب الإلكترونية. وما دامت أنظمة الأسلحة الإيرانية ظهرت فسوف تتدخل إسرائيل، ليس لتحدي قدراتها فحسب، بل لإفشالها. وقد كانت تل أبيب حذِرة حتى الآن بشأن اتخاذ موقف جريء مؤيد لكييف، لكن من المرجح جدًّا أن يتغير هذا الموقف إذا وصلت طائرات طهران المسيرة إلى مسرح الحرب. وقد تستخدم روسيا الطائرات المسيرة الإيرانية كأدوات انتحارية، وقد تحظى بالرضا الروسي إذا كان أداؤها مُرضيًا -حتى ولو بدرجة قليلة- أمام الطائرات المسيرة الغربية والتركية والأوكرانية، وكذلك أنظمة الحرب الإلكترونية.

خلاصة

منذ استئناف المفاوضات الرامية إلى عودة إيران إلى الاتفاق النووي المبرم في 2015م، ظلت إسرائيل على الدوام تؤكد معارضتها لهذه المفاوضات، وذلك لقلقها من التوصل إلى اتفاق هشّ يشكل بدايةً لامتلاك إيران أسلحة نووية. لكن زيارة الرئيس الأمريكي الأخيرة لتل أبيب والإعلان عن توصُّل البلدين إلى شراكة إستراتيجية، أظهرت بوضوح تقاربَ مصالح البلدين، ولا سيّما حول منع إيران من تحقيق القدرة على إنتاج الأسلحة النووية. هذه الشراكة أسهمت إلى حدٍّ ما في تبديد المخاوف الإسرائيلية من مستقبل البرنامج النووي الإيراني، وقد تمثِّل ضوءًا أخضر لإسرائيل لضرب مواقع إيرانية في حال فشلت المفاوضات النووية واستمرت إيران في تقليص التزاماتها النووية.

صفقة الطائرات المسيرة الإيرانية قد تكون بمثابة إجراء مؤقت بالنسبة إلى روسيا فرضته الحرب مع أوكرانيا، لكن بالنسبة إلى الجيش الإيراني تشكل فرصةً ذهبية لاختبار قدرات مسيراته في ساحة معركة حقيقية وتنافسية. ومن المرجَّح أن يُدير مستشارون ومشغِّلون إيرانيون عمليات الطائرات المسيرة، لبعض الوقت على الأقل، ويُعَدّ هذا في حد ذاته مكسبًا كبيرًا للقوة العسكرية الإيرانية المعزولة والمحاصرة. وقد يختبر الجانبان الروسي والإيراني تكتيكاتهما لأسراب الطائرات المسيرة، التي طوَّراها بشكل منفصل، إلى جانب تسليح الطائرات بأنواع مختلفة من الذخيرة. وعلى المدى

البعيد، قد تشـــرع روســـيا وإيران في تطوير برنامج مشـــترك للطائرات المسيرة، إلا أن ذلك يعتمد بشـــكل كبير على الطريقة التي تســـير بها الأمور فـــي أوكرانيا. ومن وجهة نظر جيوسياسية، فإن تبعات الانحياز إلى صف الجيش الروسي الغازي تفوق بكثير أيّ مزايا إيجابية قصيرة المدى قد تتصوّرها إيران.

الشـــأن العربـــي

ناقش الملف العربي أربعة محاور رئيسية، خُصّص الأول منها للحديث عن التفاعلات الخليجية-الإيرانية، عبر تناول «قمة جدة» وتحديات المرحلة، ثُم نتائج وردود الأفعال الإيرانية حول القمة. فيما تطرق المحور الثاني إلى التفاعلات الإيرانية-اليمنية عبر مناقشة ملامح حضور الملف اليمني في «قمة جدة»، وموقف مجلس القيادة الرئاسي اليمني من هذه القمة. أما المحور الثالث فقد تحدث عن علاقات إيران والعراق في ٦ قضايا رئيسية، وهي: مشاركة الكاظمي في «قمة جدة» وأزمات الداخل العراقي، ومضمون التسريبات وموقف الصدر، وخلفيات الصراع بين الصدر والمالكي، وتوقيت ودلالات أزمة التسريبات، وتداعيات التسريبات على أزمات الداخل، وأخيرًا الأطراف المحتمَل وقوفها وراء التسريبات. أما المحور الرابع فقد خُصِّص للحديث عن التفاعلات الإيرانية-السورية، تحت عنوانين: الأجندة السورية في القمة الرئاسية للدول الضامنة لمسار «أستانة» في طهران، ومناقشة الوضع الأمني على الحدود السورية-الأردنية في «قمة جدة للأمن والتنمية».

إيران ودول الخليج

خلال شهر يونيو 2022م، تطرَّق ملف إيران ودول الخليج إلى استعدادات دول المنطقة للتعامل مع الانعطافة الأمريكية تجاه الدول الخليجية، بعد إعلان الرئيس الأمريكي عن زيارة المملكة العربية السعودية تلبيةً لدعوة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، والتقاء قادة الدول الخليجية، بالإضافة إلى مصر والأردن والعراق، وفي ظل انسداد أفق مفاوضات الملف النووي بين إيران ودول 5+1، وكذلك دلالات زيارة رئيس الوزراء العراقي لكُل من جدة وطهران.

وفي هذا الشهر (يوليو 2022م) تضمّنت قرارات القمة العربية-الأمريكية (قمة جدة للأمن والتنمية) بدايةَ إعادة ضبط محور العَلاقات مع الشريك الأمريكي، بعد سنوات من تدني مستوى تلك العَلاقة، كما تضمّنت أيضًا الحديث عن عَلاقات إيران بدول الإقليم والعالم، وضرورة خلوّ المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، وظهرت الرغبة الواضحة لدول الخليج في البعد عن سياسة المحاور. وبناءً على ما تقدم ستكون محاور هذا الملف، أوّلًا: القمة وتحديات المرحلة، ثانيًا: نتائج وردود أفعال إيرانية.

أوّلًا: القمة العربية- الامريكية وتحديات المرحلة

دول الخليج التي لطالما انتظرت دورًا أمريكيًّا متفهمًا للمستجدات والأزمات التي تواجه الدول الخليجية، رأت في هذه القمة فرصةً ربما تاريخية لإيصال صوتها مجتمعة بشكل أوضح إلى واشنطن والعالم، وتبيين موقفها في النظام الدولي المليء بالتحديات والاستقطابات غير المسبوقة منذ نهاية الحرب الباردة.

1. دور خليجي متوازن:

ظهر جليًّا في خطابات القادة الخليجيين خلال جلسة اجتماع جدة، ومن المسمَّى الذي أُطلِق على القمة، أن الشاغل الأساسي لدول المنطقة يكمن أساسًا في ضرورة توفير الأمن، لتستطيع الدول الخليجية وجوارها الإقليمي الوصول إلى التنمية التي تنشدها. وعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية تدرك ذلك وتتجاهل تلك المطالب لمدة طويلة، وأتت إلى هذه القمة لتحقيق مكاسب تتعلق بأمن الطاقة والتصدّي للنفوذ الصيني والنفوذ الروسي الآخذَين في التنامي بالمنطقة، وتحقيق مصالح تخدم أمن إسرائيل وإدماجها في المنظومة الإقليمية، فإنّ قادة دول المنطقة انتهزوا هذه الفرصة لطرح رؤيتهم لدور أمريكي فاعل يلتزم دعم حلفائه، وإزالة الشكوك التي باتت تهيمنُ على نظرة الدول الخليجية حول عدم صلابة والتزام الجانب الأمريكي تجاه حلفائه التاريخيين.

لا تزال الدول الخليجية تستشعر المخاطر التي يمثلها سلوك إيران الإقليمي ودعمه للميليشيات وزعزعة أمن واستقرار الدول العربية، وكذلك نشاطه الصاروخي وتهديدات طائراته المسيرة على الوضع الأمني في المنطقة، إضافةً إلى تعثُّر المفاوضات النووية مع إيران، التي ترفع درجة المخاطر من انتشار التهديد النووي وما يتبعه من تأزُّم وسباق تسلُّح في المنطقة.

وعلى الرغم من تلك المؤشرات الخطيرة والضغط الأمريكي الرامي إلى اصطفاف موقف الدول الخليجية إلى الجانب الأمريكي، فإنّ خطابات قادة الدول الخليجية سعت إلى إعادة تعريف الأهمية التي تمثلها المنطقة وما يواجهها من تحديات، نتيجةً لانشغال الحليف الأمريكي. وأبدوا رغبتهم في تفهُّم الجانب الأمريكي تلك التحديات، لبناء تحالف أساسه الثقة والمصالح المشتركة، وتشكيل بنية إستراتيجية متوازنة للتعاون الإقليمي تجمع بين تحقق الردع وخفض التصعيد، وبحث سبل التعاون الاقتصادي، بما يعزز الأمن والتنمية[1].

في قمة جدة تباينت الأهداف ما بين الرئيس الأمريكي وقادة الدول الخليجية، وإن جمع بينها مشترك خطورة البرنامج النووي الإيراني، والرغبة في الوصول إلى اتفاق يجنِّب المنطقة تداعيات ذلك الخطر. كما أن دول المنطقة تستشعر عدم إعطاء الولايات المتحدة حلَّ القضية المركزية للعرب والمسلمين الاهتمامَ الكافي، وهي القضية الفلسطينية، التي بسببها تُثار نزعات الإرهاب والتطرف والعنصرية، التي تجعل أي حلول لمشكلات المنطقة غير واقعية.

وفي حين أشار الرئيس الأمريكي في كلمته أمام القمة إلى أنّ الولايات المتحدة واضحةً بشأن التحديات في الشرق الأوسط وبشأن قدراتها، وأن تركيزها يهدف إلى وضع حلول يمكنُ تحقيقها لتوجيه الموارد الجماعية وبناء الثقة مرةً أخرى وتقديم نتائج أفضل، موضحًا أن واشنطن ستبقى دائمًا ناشطة وشريكة للشرق الأوسط مع اشتداد التنافس في العالم، ولن تبتعد وتترك فراغًا يمكن أن تملؤه إيران وروسيا والصين، مؤكدًا السعي لبناء الزعامة والريادة الأمريكية، وفق عدة مبادئ تضمنت الإشارة إلى العمل مع الشركاء لمواجهة التهديدات الإيرانية والبحث عن الحلول الدبلوماسية لأزمة البرنامج النووي الإيراني، مع ضمان الولايات المتحدة عدم حصول إيران على سلاح نووي[2].

2. دعوة إيران لحوار إيجابي:

في هذا الصدد، أشار ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في افتتاح الجلسة، إلى دعوة إيران إلى التعاون والتزام عدم التدخّل في شؤون دول المنطقة، إذ قال: «ندعو إيران باعتبارها دولةً جارة إلى التعاون مع دول المنطقة لتكون جزءًا من هذه الرؤية، من خلال التزام مبادئ الشرعية الدولية، وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى،

---

(1) معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، بايدن في الشرق الأوسط: الفرص والتحديات، (14 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 18 يوليو 2022م، https://bit.ly/3yLi07D

(2) المرصد المصري، نص كلمة الرئيس الأمريكي جو بايدن أمام قمة جدة للأمن والتنمية، (16 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 19 يوليو 2022م، https://bit.ly/3OkOhZ0

والتعـــاون مع الوكالة الدولية للطاقـــة الذرية»[1]. ولم يكُن الخطاب الخليجي متشـــنجًا، إذ أكّد القادة الخليجيون رغبتهم في عَلاقات متوازنة بعيدًا عن سياســـة المحاور، فقد أشـــار رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ محمد بن زايد، على هامش انعقاد «قمة جدة»، إلى أن «الإمارات شـــريك رئيســـيّ في نهج الاســـتقرار والازدهار، الذي يقوم على السلام والتنميـــة وتعميم ثمارهما في دول المنطقة والعالم»، مضيفًا أن سياســـة دولة الإمارات في عَلاقاتها الدولية قائمة على التوازن وتوســـيع قاعدة المصالح مع دول العالم لخدمة أهداف التنمية الوطنية والســـلام والاســـتقرار في العالم»[2]، فيما تضمنت كلمـــة أمير دولة قطر الشيخ تميم آل ثاني تأكيد ضرورة «حل الخلافات في منطقتنا بالحوار القائم على احترام ســـيادة الدول، وعدم التدخّل في شـــؤونها الداخلية، وتعزيز المصالح المشـــتركة، والمشاركة في تحمُّل المســـؤوليات»[3]. ومن جانبه، أكد ملك البحرين الملك حمد بن عيســـى آل خليفة أن «التدخّل المباشـــر في الشؤون الداخلية للدول يبقى من ضمن أخطر التحديات القائمة، إذ يُخِلّ بالمبادئ والحقوق المكفولة بالقوانين الدولية»، مشـــددًا على أن الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي يســـتدعي التعاون والتضامن والعمل المشترك الفاعل، تلبيةً لتطلعات شـــعوب المنطقة نحو الســـلام والنماء والازدهار[4]، فيما أشـــار ولي العهد الكويتي الشـــيخ مشـــعل الأحمد الجابر الصباح إلى أن تحديات المنطقة أصبحت تتطلب مزيدًا من التعاون، وأضـــاف بقوله: «نتطلـــع إلى أن تكون قمة جدة بدايةَ انطـــلاق جديدة نحو معالجة أزمات المنطقـــة»، وأردف قائلًا: «ندعـــو إيران إلى التعاون مع دولنا والوكالة الدولية للطاقة الذرية لجعل الشرق الأوسط خاليًا من أسلحة الدمار الشامل»[5].

ثانيًا: نتائج وردود الأفعال الإيرانية

في رد وزارة الخارجية الإيرانية اعترضت على ما ســـمّته المزاعم الأمريكية الموجَّهة ضد إيـــران خلال زيـــارة بايدن للمنطقة، واصفـــةً إياها بـ«المرفوضة»، و«الواهية»، و«لا أســـاس لها»، معتبرةً أنها اســـتمرار لسياســـة واشنطن لنشر الانقسام والتوتر في المنطقة. وأشارت الخارجية الإيرانية إلى أن واشـــنطن لجأت في «قمة جدة» إلى سياســـة التخويف من إيران (إيرانوفوبيا) بهدف إحداث التوتر في المنطقة وتأزيمها، كما أشـــارت إلى أن إيران ترحب بالحـــوار مـــع دول الجوار، وبأي مبـــادرات إقليمية، وتأمل مـــن دول المنطقة اتخاذ خطوات بنّـــاءة ردًّا علـــى مبادراتهـــا الإقليمية للتعاون(6). ويُذكر هنا أن إيـــران حاولت كثيرًا الترويج

---

(1) العربية نت، نص كلمة ولي العهد السعودي بقمة جدة للأمن والتنمية، (16 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 18 يوليو 2022م، https://bit.ly/3Pv7Iza

(2) متن نيوز، بشائر سارة لدول المنطقة.. ماذا قال رئيس الإمارات خلال قمة جدة؟، (16 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 19 يوليو 2022م، https://bit.ly/3aSo32w

(3) الشروق، نص الكلمة.. أمير قطر في قمة جدة: لا أمن ولا استقرار ولا تنمية في ظل النزاعات، (16 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 19 يوليو 2022م، https://bit.ly/3PDyWUt

(4) خليجيون نيوز، ملك البحرين في قمة جدة: آن الأوان لتوحيد الجهود لوقف التدخّلات في شؤون الدول، (16 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 19 يوليو 2022م، https://bit.ly/3AYHVvg

(5) سكاي نيوز عربية، تأكيد «التعاون الإستراتيجي».. كلمات القادة في قمة جدة، (16 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 19 يوليو 2022م، https://bit.ly/3OiWdtG

(6) الجزيرة نت، قمة جدة.. بيان ختامي يؤكد الشراكة الخليجية–الأمريكية.. وطهران تتهم واشنطن بنشر التوتر في المنطقة، (16 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 19 يوليو 2022م، https://bit.ly/3PlvQ7P

لمبادرة بمسمَّى «مبادرة هرمز للأمن»، التي تقوم على مبادئ رئيسية، هي: «عدم التدخّل في شؤون الغير، وعدم الاعتداء، والتزام أمن الطاقة، والاحتكام إلى القانون الدولي»، وذلك في عام 2019م. وترى دول المنطقة أن مضامين هذه المبادرة المعلنة تتناقض تمامًا مع السلوك الإيراني الذي يسعى للسيطرة على دول المنطقة، والتدخّل في شؤونها، ولا تتوفر أرضية لقبول هذه المبادرة، لذا لم تجد هذه المبادرة أي اهتمام من دول الخليج.

من ناحية أخرى، وبمناسبة انعقاد القمة الثلاثية بين روسيا وإيران وتركيا في طهران لاستكمال مسار «أستانة»، صرَّح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني بأن القمة الثلاثية ليست في مواجهة «قمة جدة» أو أي مبادرات من دول المنطقة للتعاون الإقليمي. وعن العَلاقات مع دول المنطقة، قال المتحدث الإيراني: «تلقينا رسائل إيجابية مؤخرًا من السعودية والإمارات والأردن لتحسين العَلاقات الثنائية، ويبدو أن ذلك جاء ردًّا على الرسائل الإيجابية التي صدرت عن «قمة جدة» المتضمنة عدم التصعيد، وانتهاج خطاب متوازن، ولهذا الخطاب أيضًا دلالة على أن النظام الإيراني يحاول الفصل بين ربط مصالحه مع دول المنطقة بصراعه مع الغرب».

خلاصة

شكَّلت «قمة جدة» أهميةً وانعطافة هامّة على الرغم من مخرجاتها السياسية المتواضعة، فمجرد عودة اهتمام الجانب الأمريكي بالمنطقة أعاد القلق إلى النظام السياسي الإيراني، الذي راهن على مؤشرات خروج الولايات المتحدة من المنطقة. وكان خطاب الدول العربية المشاركة في القمة من الوضوح بما يكفي لإزالة كثير من الشكوك، التي لطالما اتهمت الدول العربية بممارسة دور تآمريّ تجاه إيران، ما جعل ردود الأفعال الإيرانية تتجه نحو إسرائيل ومهاجمة اتفاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

نتائج «قمة جدة» التي كان شعارها موفَّقًا في اختيار اسم «الأمن والتنمية» تشير إلى أن الأمن هو المطلب المهم الذي يجب على كل من طهران وواشنطن إدراكه للعمل في توافق مع دول المنطقة في المرحلة المقبلة، بوصفه أساسًا للتعاون المفضي إلى التنمية. وعلى الرغم من أن الرسائل الخليجية والإيرانية المتبادلة للتهدئة والحوار قد تعكس حالةً من الهدوء النسبي خلال المرحلة المقبلة المنظورة، فإنّ الأدوار الإيرانية التدخّلية في البلدان العربية ستستمر بوصفها أوراق ضغط وتنفيذ عمليات ردع ما بين الحروب، والحفاظ على عمق إستراتيجي إيراني في المنطقة، لذا فإنّ الوصول إلى حلول هامّة مع إيران قد يبدو مستبعدًا على المدى القريب، غير أن مبادرات هامة من دول الخليج لتعزيز استقلالية قراراتها بعيدًا عن سياسة المحاور والاستقطاب، ورفع قدرات الردع لديها، والتضامن والتكامل بين الدول العربية ورسائلها المتجددة لمد التعاون مع الجوار الإيراني، ستجعل إيران تُعيد مراجعة حساباتها، التي طالما بُنِيَت على افتراضات خاطئة تجاه الدول الخليجية، وتسببت في الفوضى والتراجع في مؤشرات التنمية في كثير من بلدان المنطقة، بما في ذلك إيران نفسها.

إيـــران واليمـــن

ناقش تقريرنا لشهر يونيو 2022م دلالات جولة رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني لعدد من الدول الإقليمية، بالإضافة إلى استمرار حرب الميليشيات الحوثية على الهُوية اليمنية، من خلال استغلال المراكز الصيفية للأطفال. أما تقرير يوليو 2022م فسوف يتناول مناقشة الأزمة اليمنية في «قمة جدة» بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، إضافةً إلى عدد من الدول العربية، إذ كانت القضية اليمنية حاضرةً على قائمة أولويات القادة المشاركين في القمة بجميع ملفاتها الإنسانية والاقتصادية والسياسية. ولاقت مخرجات القمة ترحيبًا من قِبَل مجلس القيادة الرئاسي اليمني، لما لها من أهمية في تحقيق تطلعات الشعب اليمني في إحلال السلام والتنمية، إذ أعطت «قمة جدة» مسار الحل السياسي زخمًا دوليًا ودبلوماسيًا، تمثَّلَ في رؤى جميع القادة المشاركين في القمة، وتأكيدهم ضرورة استمرار الهدنة العسكرية والبناء عليها مستقبلًا، وصولًا إلى الحل السياسي الشامل للأزمة اليمنية، وفي الوقت ذاته، دعم الشرعية اليمنية ممثلةً بمجلس القيادة الرئاسي، وإدانة سلوك الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران، الذي يُعتبر حَجَرَ عثرة أمام سُبُل تحقيق السلام والتنمية في اليمن. وسوف يناقش التقرير أيضًا توافُق المواقف الحوثية مع المواقف والتوجهات الإيرانية حول «قمة جدة» ومخرجاتها. وستكون محاور هذا الملف على النحو التالي أوّلًا: ملامح حضور الملف اليمني في «قمة جدة»، ثانيًا: موقف مجلس القيادة الرئاسي من «قمة جدة»، ثالثًا: توافُق الموقف الحوثي من القمة مع التوجهات الإيرانية.

أولًا: ملامح حضور الملف اليمني في «قمة جدة»

حضر الملف اليمني على قائمة أولويات القادة المشاركين في «قمة جدة»، وكذلك ضمن اللقاءات الثنائية التي عقدها رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني رشاد العليمي مع قادة ومسؤولي الدول المشاركة بالقمة. وكانت هناك مقارباتٌ عربية-عربية، وعربية-أمريكية، حول مسار العملية السياسية والدور الإيراني المعرقل للحل السياسي في اليمن والمهدد لاستقرار المنطقة والممرات البحرية الدولية، ولا سيّما مضيق باب المندب. وخلال القمة جرى تأكيد دعم مجلس القيادة الرئاسي، إضافةً إلى التشديد على استمرار محادثات السلام اليمنية-اليمنية، بناءً على المرجعيات الثلاث، بما فيها قرار مجلس الأمن 2216، وأكد ذلك ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان خلال كلمته في القمة، إذ قال: «امتدادًا لرؤية المملكة الهادفة إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، فقد دعمت السعودية جميع الجهود الرامية إلى الوصول إلى حل سياسي يمني-يمني وفقًا للمرجعيات

الثلاث، كما بذلت مساعيها لتثبيت الهدنة الحالية، وسنستمر في تقديم المساعدات الإنسانية للشعب اليمني الشقيق»(1).

كما رحَّب الرئيس الأمريكي بالهدنة في اليمن، إذ قال: «إنّ الهدنة وصلت إلى أسبوعها الخامس عشر، وإنّ الولايات المتحدة ستعمل على حل الأزمة هناك»، وشدد على أن أمريكا لن تسمح بتهديد الملاحة البحرية الدولية في مضيق باب المندب. من جانب آخر، أكد العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى أهمية استقرار منطقة الشرق الأوسط، التي لا تزال تعاني من ظروف سياسية وأمنية واقتصادية صعبة وتحديات خطرة، مشددًا على ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة اليمنية، ومواصلة الدعم الإنساني والتنموي. أما رئيس وزراء العراق مصطفى الكاظمي فقد أكد أن «بغداد تدعم الهدنة الأممية بصفتها بدايةً مثمرة لإنهاء الأزمة وعودة الاستقرار، ودعم المبادرات الدولية والإقليمية الرامية إلى إنهاء النزاع»[2].

يعكس توافق رؤى الدول المشاركة في «قمة جدة» وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية، الجهودَ المبذولة والاستعداد لبذل جهود أكثر مستقبلًا في سبيل تحقيق تطلعات الشعب اليمني سياسيًا واقتصاديًا وتنمويًا من خلال دعم الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا مُمثلةً بمجلس القيادة الرئاسي ودعم عملية الحل السياسي والإصلاح الاقتصادي والتنموي في اليمن، خلافًا للموقف والإرادة الإيرانية المتمثلة بالرغبة في استمرار الأزمة اليمنية وعرقلة جميع سُبل الحل السياسي.

ثانيًا: موقف مجلس القيادة الرئاسي من «قمة جدة»

عبَّر رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني رشاد العليمي عن شكره لإخوانه العرب المشاركين في «قمة جدة»، من ملوك ورؤساء وأمراء، على اهتمامهم الكبير بالملف اليمني، وحرصهم على تلبية تطلعات الشعب اليمني في إحلال السلام والتنمية في اليمن، كما دعا في الوقت نفسه، جميع المكونات السياسية اليمنية للالتفاف حول القيادة اليمنية، لاستعادة كل مؤسسات الدولة، ومواجهة الدور الإيراني المزعزع لأمن واستقرار اليمن والمنطقة، إذ قال: «يمثل هذا الاهتمام بقضيتنا العادلة، بما في ذلك تأكيد تلك القمم للمرجعيات الوطنية والدولية للحل الشامل في اليمن، اختبارًا حقيقيًّا للمكونات السياسية اليمنية، من أجل التقاط اللحظة والالتفاف حول هدف استعادة الدولة، وتعزيز جبهتها الداخلية بوصفها أولويةً قصوى في مواجهة المطامع الإيرانية المدمرة»(3).

كما أكد وكيل وزارة الإعلام اليمني عبد الباسط القاعدي أن دعم القادة المشاركين لمجلس القيادة الرئاسي وتشديد الزعماء على ضرورة عودة الميليشيات الحوثية إلى طاولة

---

(1) العربية: نص كلمة ولي العهد السعودي بقمة جدة للأمن والتنمية، (16 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 24 يوليو 2022م، https://bit.ly/3J5V7Rk

(2) المشهد العربي: ماذا قال زعماء قمة جدة عن اليمن؟ (16 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 23 يوليو 2022م، https://bit.ly/3RVuwu1

(3) رؤية الوطن: أول تعليق للرئيس العليمي على قمة جدة.. ماذا قال؟، (17 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 22 يوليو 2022م، https://bit.ly/3Oze9k1

الحوار بشكل جادّ، بناءً على المرجعيات الثلاث، يُعتبر من أهمّ مخرجات «قمة جدة» في ما يتعلق بالأزمة اليمنية[1].

ومن جانب آخر، يرى العديد من المتابعين أنّ الالتزام الأمريكي بالحل السياسي في اليمن أمرٌ إيجابي شريطة أن لا يكون هذا الالتزام لتحقيق أجندة انتخابية داخلية أو لتحقيق أبعاد سياسية أخرى بعيدةً عن الموقف المعلَن، ولا سيّما أن الموقف الأمريكي تجاه الملف اليمني اقتصر فقط على الترحيب بالهدنة وتمديدها، وأن أمريكا لم تضع تصوّرًا واضحًا ومباشرًا لأسباب الأزمة اليمنية، المتمثلة بالدور الإيراني واستمرار دعمه لانقلاب الميليشيات الحوثية على الحكومة الشرعية، وسُبل إنهاء ذلك. كما يرى البعض أن إصرار واشنطن على الحديث عن الهدنة والمطالبة بتمديدها إنما هو إستراتيجية ووسيلة لدعم الحزب الديمقراطي في الانتخابات النصفية المقبلة، وأن الحزب يحاول أن يروِّج للهدنة على أنها إنجاز أمريكي وتأتي في إطار وعود بايدن الانتخابية بوقف الحرب في اليمن، وذلك تماشيًا مع طريقة الحزب الديمقراطي الذي يتجنب في الأغلب اتخاذ مواقف قاطعةً وواضحة، إذ رجَّح البعض أن مسار الأزمة اليمنية قد يأخذ منحنًى آخر بعد انتهاء الانتخابات الأمريكية النصفية في نوفمبر المقبل، ما لم يتّخذ الحزب الديمقراطي إجراءات أكثر حزمًا تجاه الأزمة اليمنية، ومن أهمّ هذه الإجراءات إعادة إدراج الميليشيات الحوثية في قائمة الإرهاب.

ثالثًا: توافُق الموقف الحوثي من القمة مع التوجهات الإيرانية

في ظل الزخم الدولي والدبلوماسي الذي حظي به الملف اليمني في «قمة جدة»، واهتمام القادة المشاركين في القمة بالأزمة اليمنية وتشديدهم على استمرار دعم جميع الاحتياجات الإنسانية والإغاثية والتنموية للشعب اليمني، ودعوتهم لتثبيت الهدنة العسكرية التي تهدف في المقام الأول إلى حقن دماء الشعب، ومِن ثَمّ، البناء عليها مستقبلًا ضمن الحل السياسي اليمني-اليمني، وارتباط ذلك بالملف التنموي والإنساني الذي يلبي تطلعات الشعب اليمني.. أعلنت الميليشيات الحوثية رفضها لتمديد الهدنة العسكرية، وذلك في اليوم التالي من انعقاد القمة. وفي الوقت ذاته، عبَّر ما يُسمَّى بالمجلس الأعلى السياسي التابع للميليشيات الحوثية عن رفضه لمخرجات القمة المتعلقة باليمن، وزعمت الميليشيات أن هذه المخرجات تمسّ سيادة وأمن اليمن(2).

ويأتي الرفض الحوثي للمخرجات الخاصة بالأزمة اليمنية؛ لكون التوافق والدعم اللذين أبداهما القادة المشاركون في القمة لمجلس القيادة الرئاسي بمثابة تجريم لانقلابهم على الشرعية وسلوكهم الإقصائي لجميع المكونات اليمنية، بمَن فيهم مجلس القيادة الرئاسي الممثل الشرعي الوحيد لليمن وللشعب اليمني. لذلك كرَّرت الميليشيات الحوثية رؤيتها للسلام، التي تهدف من خلالها إلى إطلاق يدها في اليمن عن طريق استغلال محادثات

---

(1) الشرق الأوسط: اليمن وقمم جدة.. ترحيب حكومي وتوجس حوثي، (17 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 22 يوليو 2022م، https://bit.ly/3cyOjPL

(2) الخبر: الحوثيون يرفضون مخرجات قمة جدة – العربية الأمريكية، (17 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 22 يوليو 2022م، https://bit.ly/3J9Yx5i

الســـلام والملفات الإنسانية؛ لتكســـب موقفًا من قِبَل دول الجوار والمجتمع الدولي، لجعلها طرفًا مقابل الشرعية المعترف بها دوليًا، فقد كشفت الميليشيات الحوثية في بيانها الصادر بعد القمة تصوّرها الانقلابي للحل السياسي في اليمن، إذ تحاول من خلاله تقديم نفسها ممثلًا وحيدًا للشعب اليمني، مطالبةً في الوقت نفسه القوى الإقليمية والعالم بوقف مساندة الشـــرعية اقتصاديًا وعسكريًا. ويُشـــار إلى أن الميليشـــيات الحوثية وصفت زيارة الرئيس الأمريكي بأنها «محل إدانة وشـــجب»، لتطابق بذلك المواقف الإيرانية، وكذلك المواقف التي تتبنّاها كل الميليشيات التابعة لإيران في المنطقة[1].

وكردّ فعل على «قمة جدة»، زادت الميليشـــيات الحوثية حدّة الانتهاكات العسكرية للهدنة خلال انعقاد القمة، إذ أشـــار متحدث الجيش اليمني إلى أن الانتهاكات الحوثية تصاعدت حدّتهـــا في مختلف الجبهات يومَي 15 و16 يوليو 2022م المتزامنَين مع موعد عقد القمة. وجـــاء في بيان الجيش أن الميليشـــيات الحوثيـــة ارتكبت 188 انتهاكًا فـــي كُل من جبهات الحديدة وتعز وحجة والضالع وصعدة والجوف ومأرب[2].

خلاصة

يعبّر موقف القادة العرب المشـــاركين في «قمة جـــدة» عن الاهتمام الكبير الذي توليه دول المنطقة للسلام والاستقرار في اليمن، ونبذ الحرب والعنف، ووقف معاناة الشعب اليمني. وتمثّلـــت تأكيـــدات القادة العرب في ضرورة اســـتمرار جهود الســـلام والمحادثات اليمنية-اليمنية، وفقًا لمرجعيات الحل الشامل في اليمن، وهي المبادرة الخليجية، ومقررات الحوار الوطني، والقرارات الدولية ذات الصلة، خصوصًا قرار مجلس الأمن رقم 2216، بالإضافة إلـــى إلزام الميليشـــيات الحوثية تنفيذ بنود الهدنة القائمة بموجـــب الإعلان الأممي، وفتح الطرق الرئيســـية المؤدية إلى مدينة تعز، في إطار الدعم الكبير الذي يلقاه مجلس القيادة الرئاســـي من الدول الإقليمية. كما يعبِّر تجريم قادة القمة للســـلوكيات والانتهاكات الحوثية بحق الشعب اليمني عن مدى عزلة هذه الميليشيات، التي تدور في الفلك الإيراني وتخدم أجندته التوسعية.

---

(1) الشـرق الأوسـط: اليمـن وقمـم جـدة.. ترحيـب حكومـي وتوجـس حوثـي، (17 يوليـو 2022م)، تاريـخ الاطـلاع: 22 يوليـو 2022م، https://bit.ly/3PRFgrI

(2) المرجع نفسه.

إيران والعراق

بينما استعرض تقرير يونيو 2022م بيئة وأهداف انسحاب الصدر من العملية السياسية العراقية برُمّتها، ومستقبل التيار الصدري في الحياة السياسية، سيناقش تقرير يوليو 2022م تداعيات مشاركة رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي في «قمة جدة» على أزمات الداخل العراقي، ثُم أزمة التسريبات المنسوبة إلى المالكي ومضمونها، وتوقيتها، ودلالتها، والأطراف المحتمل الوقوف وراء تسريبها، ثُم تداعياتها على الأزمات العراقية.

أوّلًا: مشاركة الكاظمي في «قمة جدة» وأزمات الداخل العراقي

تكشف مشاركة الكاظمي في «قمة جدة» عن التحول في إدراك الفواعل الإقليمية والدولية للعراق بوصفه دولةً مركزية في الشرق الأوسط، ولا سيّما في ظل الجهود الدؤوبة التي بذلها الكاظمي في سبيل نقل العراق من ساحة لتصفية الحسابات إلى ملتقى للحوار لتسوية الأزمات، ومن دولة ضعيفة تعتمد على البديل الإيراني إلى دولة لديها قدر من الاستقلالية الخارجية وإحداث توازن في عَلاقاتها الخارجية، ما سمح لها باستعادة ذاتها ضمن محيطها العربي، وعدم الاستمرار ضمن الدائرة الإيرانية.

بينما يشارك الكاظمي في «قمة جدة»، التي أفرزت واقعًا إقليميًّا ودوليًّا جديدًا بدأ يتشكَّل، يعيش العراق أزمة انسداد سياسي معقدة من جرّاء فشل التحالفات في حسم مسألة تشكيل الحكومة الجديدة، لانقسامها ما بين تحالفات مؤيدة لتشكيل حكومة أغلبية وطنية لا تتضمن تحالف دولة القانون بزعامة نوري المالكي وماضية في مسار بناء الدولة مثل الكتلة الصدرية، وتحالفات معارضة لتغيير النهج التقليدي التوافقي ومتمسكة بالمالكي ضمن الحكومة الجديدة، مثل تحالفات الإطار التنسيقي المدعومة من إيران.

التطوّرات التي وقعت على خلفية انسحاب نواب الكتلة الصدرية من البرلمان، وانتقال الإطار التنسيقي إلى موقع صاحب التكتل الأكبر، عقَّدت المشهد أمام تسمية رئيس حكومة جديد يمضي قُدُمًا في مسار الدولة الذي مضى عليه الكاظمي، إذ طرح الإطار التنسيقي اسم القيادي السابق في حزب الدعوة محمد شياع السوداني لرئاسة الحكومة الجديدة، وهو ما يرفضه الصدريون، ما قد يؤدي إلى استمرارية الكاظمي.

وعلى ما يبدو من التطوّرات، فإنّ السوداني يواجه تحديات صعبة قد تحوُل دون قدرته على تشكيلته الوزارية، إذ أرسل التيار الصدري إشارات على رفضه للسوداني دون الإعلان عن هذا الرفض رسميًّا، فقد تظاهر عديدٌ من أنصاره أمام منزل السوداني، كما اقتحموا البرلمان والمنطقة الخضراء يوم 27 يوليو 2022م احتجاجًا على ترشيحه، وهو ما دفع الكاظمي إلى دعوتهم للانسحاب الفوري من مبنى البرلمان.

شُـوهد المالكي وهو يتجول برشـاش فـي المنطقة الخضراء وسـط مقاتلين مدججين بالأسـلحة، في مؤشـر على مخاوفَ من اغتياله بعد التسريبات المنسوبة إليه وعدم الرضا عن ترشيح السوداني، بحكم انتمائه السابق إلى حزب الدعوة وتحالف دولة القانون، وعمله ضمن حكومات المالكي في أثناء رئاسـته للحكومة خـلال الفترة من 2006م إلى 2014م، كمـا أن طريقة اختياره حدثت في أعقاب اجتماع رموز «التنسـيقي»، بينهم هادي العامري وقيس الخزعلي في منزل العامري، كما طُرِح اسـمه خلال عام 2019م لرئاسـة الحكومة، لكنه رُفِض شعبيًّا.

ثانيًا: مضمون التسريبات وموقف الصدر

بينمـا تأزمت الأمور بين التحالفات الشـيعية تجاه تسـمية رئيسٍ جديـد للحكومة، احتدم الصـراع بشـكل كبير للغاية بيـن أقطاب البيت الشـيعي، على خَلفية فضيحة التسـريبات المنسـوبة إلى المالكي، في أثناء اجتماعه مع مقربين بهدف تحديد موعد سـاعة الصفر للهجوم على الصدر، حسب ما تبيّن من التسريبات، وعددها 7 تسريبات، نشرها الصحفي العراقـي المقيـم بالولايـات المتحدة علـي فاضل، على حسـابه الخاص بموقـع التواصل الاجتماعي «تويتر»، الأول: نُشِر بتاريخ 13 يوليو، والأخير: نُشِر بتاريخ 30 يوليو 2022م.

1. مضمون التسريبات:

العنوان العريض للتسريبات «الإساءة والتخوين» ليس فقط لرموز المكوِّنيْن السنّي والكردي، كما كانت الحال في السابق، وإنما لأبناء جلدته من الشيعة، مضمونها[1]:

■ **الإسـاءة إلى الصدريين:** باتهامه الصدر بعشرات التُهم التي تنال من شعبيته، بوصفه بـ«الجبـان» و«القاتل» و«الجاهل»، ثُم اتهمه بتنفيذ مشـروعيْن بريطاني وكردي يهدفان إلى تمكين السـنّة بواسطة مسعود برزاني، الذي اتهمه بالسـعي لتدشين زعامة مذهبية لسنّة العراق، ثُم اتهم الصدر بالفساد بقوله إن لديه 2000 مقاتل في سامراء، لكنه يتسلم رواتب لـ12 ألفًا. ليس ذلك فقط، بل نعـت أنصاره بـ«الجبناء»، متحدثًا عـن نيته في الاحتراب الداخلي بقوله إن العراق مقبل على حرب طاحنة لا ينجو منها أحد، وسـيدخل في الدائرة الحمراء، إلا في حالة إسقاط مشروع الصدر-الحلبوسي-برزاني.

■ **الإسـاءة إلى «التنسـيقي»:** لم يسـلَم أقرب حلفائه في الإطار التنسيقي، الذي ينضم تحالفه إلى لوائه، مثل هادي العامري وقيس الخزعلي المقربين من إيران، من النقد والإساءة، بتشـكيكه في قدرة الإطار على حماية سـرية اجتماعاته، بقوله إنّ اجتماعات الإطار كلها مخترقة، وتصل إلى رئيس البرلمان محمد الحلبوسي الحليف للصدر والحزب الديمقراطي الكردستاني، وهو ما من شأنه التأثير في مستقبله ضمن تحالفات «التنسيقي».

---

(1) التسـجيلات السـبعة متاحـة علـى الحسـاب الرسـمي للصحفـي العراقـي علـي فاضـل فـي موقـع التواصـل الاجتماعـي «تويتـر»، الأول: بتاريـخ 13 يوليـو 2022م، https://bit.ly/3zxcHKS، والثاني: بتاريـخ 13 يوليـو 2022م، https://bit.ly/3PUWOTR، والثالـث: بتاريـخ 14 يوليـو 2022م، https://bit.ly/3vcKwOO، والرابع: بتاريـخ 16 يوليـو 2022م، https://bit.ly/3IZEoz1، والخامس: بتاريـخ 18 يوليـو 2022م، https://bit.ly/3PWU7kJ، والسـادس: بتاريـخ 21 يوليـو 2022م، https://bit.ly/3BuJAcs، والسـابع بتاريـخ 30 يوليـو 2022م، https://bit.ly/3SgbXRq

■ **إساءات إلى «الحشد»:** بقوله: «رغم أنّني سعيت لتحويل الحشد الشعبي إلى جيش مشابه للحرس الثوري الإيراني، فإنّ قياداته لا يهمّهم سوى الأموال والمكاسب»، وهذا بمثابة نعت بالفساد لقيادات «الحشد»، وفي مقدمتهم رئيسه فالح الفياض، ما من شأنه التأثير في عَلاقاته بـ«الحشد» مستقبلًا.

■ **إساءات إلى الكاظمي:** بتقليله، بل وتشكيكه في قدرات حكومته في تحقيق الأمن وحماية أنصار المالكي، بقوله: «أبلغتُ الكاظمي أني لا أثق بالجيش ولا بالشرطة، وسأدافع وأتباعي عن أنفسنا، إذ نمتلك مسيرات ومدرعات ودبابات وجاهزين للقتال». وما تجوُّله برشاش في المنطقة الخضراء وسط مقاتلين إلا دليل كافٍ على صدق تسريباته وقناعاته.

يتضح من الإساءات أن المالكي أساء إلى كل رموز التحالُفات الشيعية، لكن الصدر حظي بنصيب الأسد منها؛ لطبيعة الخلافات المتصاعدة بينهما حول مَن الطرف الأكثر تأثيرًا في إدارة دفة المشهد الشيعي وفي توجهات العراق داخليًّا وخارجيًّا، وهو ما من شأنه القضاء على مستقبل المالكي سياسيًّا.

2. موقف الصدر:

في بداية التسريبات، طلب الصدر من المالكي الاعتكاف واعتزال العمل السياسي، أو تسليم نفسه للقضاء، وطالب أنصاره بضبط النفس وعدم الاكتراث للتسريبات، داعيًا إلى «الجمعة الموحدة»، وخلالها وضع الصدر شروطًا لمعالجة الأزمة أشبه بخريطة طريق، مكونة من 11 شرطًا، بينها: حل الفصائل المسلحة التي تعمل خارج إطار الدولة، وعدم تولِّي شخصيات سياسية مُجرَّبة مناصب في الحكومة الجديدة، ومحاكمة الفاسدين، ومواجهة السلاح المنفلت والميليشيات المنفلتة، وإعادة تنظيم «الحشد» وترتيبه وتصفية جسده من العناصر غير المنضبطة[1]، غير أن هذه الشروط قرأها حلفاء إيران على أنها تعجيزية، فلو تنازلوا عن تسمية المالكي، فهل يمكنهم التنازل عن أبرز ورقة ضغط مؤثرة بأيديهم في الساحة العراقية، ألا وهي السلاح؟

لكن بتتابع نزول التسريبات المسيئة للصدر وأنصاره بالتزامن مع إقدام «التنسيقي» على ترشيح السوداني، دون الاكتراث لمطالب الصدر، أعلن الصدر رفضه لدعوة المالكي للتصالح وإنهاء الخصومة بينهما، وخرج أنصاره إلى الشارع بشكل حاشد للتعبير عن غضبهم من الإساءات، بل ورفضهم للسوداني، لكونه مرشح «التنسيقي» لا لشخصه، وهو ما عقَّد المشهد، إذ تُعَدّ التسريبات فرصةً جوهرية للتيار الصدري لتوظيفها قدر الإمكان بهدف قطع الطريق أمام مساعي المالكي للسيطرة على رئاسة الحكومة، أو حتى دفة العملية السياسية بالعراق، بل والنَّيل من وزنه داخل المكون الشيعي.

---

(1) الشرق الأوسط، الصدر يحدّد 11 شرطًا لـ«التنسيقي» لتشكيل الحكومة.. أولها استبعاد المالكي، (16 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 يوليو 2022م، https://bit.ly/3Bu2XlH

ثالثًا: خلفيات الصراع بين الصدر والمالكي

يدور الصراع بين الصدر والمالكي بشكل أساسي على موقع القيادة الشيعية والنفوذ الأقوى والرقم الصعب في المعادلة الشيعية، وعلى توجهات العراق الداخلية والخارجية، فبينما يمضي الصدر في التغيير نحو عراقٍ وطني قوي مستقل ومتوازن في عَلاقاته الخارجية، ينفّذ المالكي أجندةً إيرانية ليظل العِراق ضمن دائرة النفوذ الإيراني والحيلولة دون عودته إلى محيطه العربي. وقد شهدت الخلافات عدّة مراحل، هي:

1. مرحلة تعود إلى فترتَي رئاسة المالكي للحكومة، إذ استخدم سياسةً إقصائية ضد الصدريين، بل شنّ حملةً عسكرية ضارية ضدهم عام 2008م، معروفة بـ«صولة الفرسان»، انتهت باعتقال وقتل عديد منهم، وهو ما يفسر موقف الصدر المعارض بشدة لمنح المالكي ولايةً ثانية عام 2012م، وتوتُّر العَلاقة بينهما طيلة الفترة الثانية للمالكي.

2. بمجيء 2014م، توترت العَلاقات على خلفية تحميل الصدر المالكي المسؤوليةَ عن سيطرة «داعش» على مساحة كبيرة من العراق، وتردِّي الأوضاع الأمنية والاقتصادية بالبلاد، ولذلك وقف أنصاره بشدة ضد حصوله على ولاية ثالثة كان يطمع بها، مقابل إبدائهم الدعم لتولِّي حيدر العبادي رئاسة الحكومة.

3. بمجيء 2019م تجددت الخلافات على خلفية إعلان الصدر دعمه للحراك الاحتجاجي المعادي للنفوذ الإيراني، والمنادي بعراق قوي مستقلّ بعيدًا عن الأجندات الخارجية، ولا سيّما الإيرانية، وعابر للطائفية، وهو ما يتعارض مع توجهات المالكي، الذي يُعتبر أقرب الشخصيات المقربة لإيران، وأرسى خلال عهده المحاصصة وانتشار الممارسات الطائفية.

4. تصاعدت الخلافات على خلفية احتلال الكتلة الصدرية المرتبة الأولى في انتخابات 2021م، مقابل الخسارة المدوية للتحالفات المدعومة من إيران، وبرفض الصدر بشدة تشكيل حكومة توافقية تضم المالكي.

رابعًا: توقيت ودلالات أزمة التسريبات

تأتي التسريبات بينما يمرّ العراق بمرحلة بالغة التعقيد، ويمرّ فيها النظام البرلماني بأزمة سياسية معقدة، من جرّاء الخلافات داخل المكونيْن الكردي والشيعي على تسمية الرئاستين، الدولة والحكومة، فالحزبان الكرديان (الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني) يختلفان حول مرشح رئاسة الدولة، كما يختلف الإطار التنسيقي والكتلة الصدرية على مرشح رئاسة الحكومة وآلية تشكيلها وطبيعتها، طائفية أم أغلبية وطنية. وأيضًا تأتي مع تنامي الاحتقان الشعبي بسبب أزمات الكهرباء ومياه الشرب والبطالة والفساد، وكذلك تأتي في ظل حالة التشظي والانقسام التي يمرّ بها البيت الشيعي؛ ما من شأنه مفاقمة الشرخ بين أقطابه. وتفيد التسريبات بأن المالكي لربما وصل إلى قناعة بقبول الاحتراب الشيعي-الشيعي للخروج من مأزق العَلاقة مع التيار الصدري،

بكشـفه عن خطة خطيـرة لمواجهة مفتوحة مع الصدر وحلفائه من السـنّة والأكراد، تقوم على تهيئة فصائل مسلحة لحسم الموقف في العراق بالقوة لصالحه.

بعد هذه التسريبات باتت مسألة عودة المالكي إلى صدارة المشهد، كما كان يرغب، صعبة للغاية، ولا سيّما في ظل إساءته لأقرب حلفائه في «التنسيقي»، ورفضه من الداخل والخارج؛ لأنه متهم بتسبُّب سياساته خلال فترتَي حكمه السابقتين في إضعاف شعبية المكون الشيعي في العراق، وفقدان التأييد الشـعبي على خلفية ممارسـاته الطائفية ضد المكونيْن السنّي والكردي، بل والأهمّ ضد أبناء جلدته من أنصار التيار الصدري. كما أن سياسـاته السابقة تُعَدّ سـببًا جوهريًا في ما آلت إليه الأمور في العراق على المسـتوى الداخلي، وبالتالي، فإن عودته في الصدارة مجددًا أضحت تشكل خطرًا على المكون الشيعي ذاته، لكونها قد تدفع تحالفات المكون الشيعي لمزيد من التصعيد الذي قد يصل إلى حد الاحتراب.

خامسًا: تداعيات التسريبات على أزمات الداخل

بهذه التسـريبات المسـيئة لعديد من الرموز الشيعية وغير الشيعية، يتجه المشهد الشيعي المتأزم أصلًا منذ انتخابات 2021م إلى مزيد من التعقيد، وهو ما تجلى بالفعل في خروج أنصـار الصدر يوم 30 يوليو 2022م ضد تسـريبات المالكـي، التي حملت أفكارًا وخططًا حـول الاحتراب الداخلي وتصفية الصدر، وأيضًا ضد مرشـح الإطار التنسـيقي لتشـكيل الحكومـة الجديدة، وسـيطروا علـى مقرّ البرلمـان، معلنين عن اعتصام مفتـوح، ما يهدّد بدخول العراق في نفق الاقتتال الشيعي-الشـيعي، خصوصًا بعد دعوة «التنسـيقي» أنصاره للنزول إلى الشارع، وامتلاك غالبية الأطراف للسلاح. ومن شأن تأزيم الأوضاع في العراق أن يؤدي إلى:

- فرملة جهود تشكيل الحكومة الجديدة.
- استمرارية حكومة الكاظمي في الحكم.
- التأثير في تماسُك تحالفات الإطار التنسيقي.
- إرباك الصدر لحسابات منافسيه في الإطار التنسيقي.
- الإطاحة بأي فرصة لتسمية المالكي، بل والتأثير في مستقبله السياسي.

سادسًا: الأطراف المحتمل وقوفها وراء التسريبات

قُبيل فضيحة التسريبات بأيام قليلة، كشفت تقاريرُ إعلامية أن إيران طلبت، عبر سفيرها لدى العراق، محمد كاظم آل صادق، من قادة الإطار التنسـيقي تسـمية شـخصية مقبولة داخليًا وخارجيًا لرئاسة الحكومة، وأنها ترفض أي محاولات من «التنسيقي» لتأزيم الأوضاع واسـتفزاز الشـارع العراقي والمجتمعيْن الإقليمي والدولي من خلال تسمية شخصية غير مقبولـة، إذ لُوحِـظ في هذه الفترة أن نواب «التنسـيقي» قد تصدروا شاشـات التليفزيون العراقي لتقديم التبريرات حول إمكانية ترشيح المالكي(1).

---

(1) بغـداد اليـوم، «تسـريبات المالكـي» تدفـع بـه «خـارج الإطـار»، (15 يوليـو 2022م)، تاريـخ الاطـلاع: 31 يوليـو 2022م، https://bit.ly/3oHhrHr

لذلك، يرى الصحفي العراقي باسم الشرع أن لدى الفواعل الداخلية والخارجية اعتقادًا بأن المالكي أساس الأزمة، بسعيه لإلغاء بقية المكونات السياسية في الخريطة الشيعية، ولا سيّما التيار الصدري بعد استقالة نوابه من البرلمان، كاشفًا عن تقارير تفيد بوقوف إيران وراء التسريبات، بالنظر إلى تسريبها من قِبَل أحد الأشخاص المقربين من المالكي، الذين كانوا يتحدثون معه في التسريبات، بهدف حرمانه من تشكيل حكومة قد تُدخِل العراق في أزمة معقدة[1]. لذلك، هناك من يرى أن زيارة قائد «فيلق القدس» إسماعيل قآني للعراق تأتي في هذا الإطار، وأيضًا لتأكيد «التنسيقي» ترشيح شخصية تحظى بالقبول الداخلي والخارجي.

ليس من صالح إيران تسمية المالكي في هذا التوقيت، فكما سبق القول: إنّ إيران تدرك أن تسميته ستؤدي إلى تأزيم الوضع السياسي في العراق، وهذا ليس من مصلحتها، على ضوء أهمية وجود عراق مستقر يسهمُ في التخفيف من وطأة العقوبات الاقتصادية المفروضة ضد إيران؛ لكونها تعتبر أن استقرار العراق هو بمثابة متنفس حيوي ورئة اقتصادية، كونه منفذها التجاري للالتفاف على العقوبات. وبالتالي من مصلحتها تعيين شخصية مقبولة على المستويَيْن الداخلي والخارجي، وهو ما لا يتوافر في المالكي، ومن هنا؛ يرجِّح بعض المهتمين بالشأن العراقي أن يكون حلفاء إيران هم مَن سرَّبوا هذه التسريبات، لإضعاف حظوظه في تسميته رئيسًا للحكومة.

خلاصة

تتجه الأمور في المشهد العراقي نحو مزيد من التعقيد على خلفية أزمة التسريبات التي يُحتمل أن تكون الفيصل في شكل المشهد العراقي ومستقبله، وسيطرة الصدريين على مبنى البرلمان وإعلانهم عن الاعتصام المفتوح، ودعوة «التنسيقي» لأنصاره للنزول إلى الشوارع. ومِن ثَمّ، باتت الأزمة العراقية مفتوحة على كل الاحتمالات، بدايةً من توافق الجميع على شخصيه مقبولة يرتضيها التيار الصدري، الذي أضحى الرقم الأهم في المعادلة الشيعية، أو حل البرلمان والدعوة لانتخابات جديدة، أو اندلاع اقتتال شيعي-شيعي، وهو السيناريو الكارثي الذي لا تُحمَد عقباه.

(1) المرجع السابق.

إيران وسوريا

تناول ملف العَلاقات السورية-الإيرانية خلال يونيو 2022م ثلاثة مسارات، شمِلَت: الموقف الإيراني المستجدّ من العملية العسكرية التركية بسوريا ودلالات هذا الموقف، والقصف الإسرائيلي لمطار دمشق الدولي والرسائل خلف هذا القصف، ومسار الدوافع الإيرانية من إعادة التقارب بين حماس ودمشق.

وخلال الشهر الجاري (يوليو 2022م)، استمرّ التوتر في العَلاقات، سواءً بشأن تداعيات الأزمة الروسية-الأوكرانية، أو بشأن العملية العسكرية التركية في الشمال السوري، فضلًا عن التموقع السوري ما بين «قمة جدة للأمن والتنمية» و«قمة طهران للدول الضامنة لمسار أستانة». وسوف تحتلّ هاتان القمّتان مساحةً كبيرة من الملف السوري لتقرير هذا الشهر، وذلك من خلال المحاور التالية: أوّلًا: الأجندة السورية في القمة الرئاسية للدول الضامنة لمسار «أستانة» في طهران، ثانيًا: الوضع الأمني على الحدود السورية– الأردنية حاضرًا في «قمة جدة للأمن والتنمية».

أوّلًا: الأجندة السورية في القمة الرئاسية للدول الضامنة لمسار «أستانة» في طهران

احتضنت العاصمة الإيرانية طهران في 19 يوليو 2022م الاجتماعَ السابع على مستوى رؤساء الدول الضامنة لمسار «أستانة»، واستضاف فيها الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي نظيريه الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب أردوغان، في أول قمة رئاسية تجمعهم منذ ثلاث سنوات؛ لمناقشة عدد من العناوين المعلَن عنها ضمن جدول أعمال القمة، ومنها: البحث في ملف التسوية السياسية في سوريا، ومسألة عودة اللاجئين السوريين إلى منازلهم.

وعلى الرغم من كون الملف السوري هو المظلة الرئيسية المعتادة لاجتماع الدول الثلاث، ومحاولة الدول الثلاث حلحلة الملفات العالقة بينهم، فإنّ اختيار توقيت الزيارة والسياق المصاحب للقمة يكشف لنا عن غايات وأهداف أخرى من عقْدها، ومِن ضمنها: أنها تأتي ضمن سياق دولي وإقليمي مختلف، يتصدرها بشكل أساسي امتداد الحرب الروسية-الأوكرانية، واشتداد الصراع الروسي الغربي، وفي وقت تتجه فيه الأعين الدولية مجددًا إلى منطقة الشرق الأوسط لاجتذابها إلى أحد صفوف المتنافسين، ولا سيّما في ما يخص ملفَّي الطاقة والبرنامج النووي الإيراني، بزيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن للمنطقة، والقمة التي عقدها في السعودية مع دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن والعراق،

والحديث عن خريطة طريق لإنشاء تعاون إقليمي أمني وعسكري وسياسي بالمنطقة، إضافةً إلى طمأنة المخاوف الإقليمية من مستقبل البرنامج النووي الإيراني وطموحاته الإقليمية.

وجاءت «قمة طهران» الثلاثية في وقت تعلِنُ فيه تركيا عن نيّتها القيام بعملية عسكرية في داخل المناطق الشمالية لسوريا؛ بهدف إقامة منطقة عازلة والقضاء على الحضور المتزايد لوحدات «حماية الشعب» الكردية من المناطق الحدودية لتركيا. لكن هذه الطروحات التركية قُوبلَت بمعارضة دولية، ولم تلقَ كذلك تجاوبًا واضحًا حتى من الأطراف المنخرطة في «أستانة» لأسباب عديدة، لذا يسعى أردوغان بحضوره هذه القمة إلى الحصول على موقف إيراني وروسي معلَن وواضح في ما يخص هذه العملية العسكرية، وأيضًا من أجل العمل على استبعاد أي مواجهة ممكنة مع روسيا، أو القوّات التابعة للحكومة السورية، أو الميليشيات الإيرانية المتحالفة مع الأخيرة. وكان الموقف الإيراني منذ الإعلان التركي عن عزمه تنفيذ هذه العملية متذبذبًا في البداية، حين أعلنت طهران عن رفضها الصريح لهذه العملية، ومِن ثَمّ، إظهار بعض اللين في هذا الموقف بتعبيرها عن تفهُّمها لبعض المخاوف الأمنية التركية، إذ أكد وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، إبان مباحثاته مع وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو في العاصمة أنقرة في 27 يونيو الفائت، «ضرورة تبديد المخاوف الأمنية لتركيا في سوريا بأسرع وقت وبشكل دائم»، وأن إيران «تتفهم بشكل جيد جدًّا المخاوف الأمنية لتركيا في سوريا، وطرحها تنفيذ عملية خاصة هناك في الوقت نفسه»[1]. في المقابل، لم تخرج روسيا بموقف واضح من العملية التركية المحتملة، إلا أن الكرملين أوضح أنه يعارض أي هجوم تركي جديد، وحذَّر من أنه سيؤدي إلى تصعيد الموقف وزعزعة الاستقرار، لكن التصريحات الروسية الأكثر أهمية حتى الآن بهذا الخصوص كانت للمبعوث الروسي الخاص إلى سوريا ألكسندر لافرنتييف، التي ذكر فيها «أن روسيا لن تقاتل تركيا، وأنه بإمكان الجيش التركي السيطرة على المنطقة التي سيستهدفها، لكنه من الصعب التنبؤ بالنتائج التي تترتب على ذلك»[2].

وبجانب الموقف الإيراني والروسي الضبابي من العملية العسكرية التركية، تهيمنُ مؤشرات التنافس والتصعيد غير المباشر على المصالح المتداخلة لكل من إيران وتركيا وروسيا في سوريا والعراق، وهو ما بدا خلال الأيام الأخيرة على أكثر من صعيد، ولا سيّما قبل وبعد القمة الثلاثية الأخيرة في طهران. كما يسود العَلاقات الروسية-التركية نوع من الخلاف المباشر وغير المباشر، ولا سيّما بعد الموافقة المبدئية للأخيرة على انضمام فنلندا والسويد إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو). وبرز ذلك بشكل واضح بعد تصعيد القصف الروسي على إدلب خلال الأيام الماضية، بالإضافة إلى الموقف الذي اتخذته تركيا بإغلاق المجال الجوي أمام الروس، وما ترتب عليه من تقييد لحركة وصول القوّات الروسية من وإلى سوريا.

---

(1) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)، تقرير الحالة الإيرانية لشهر يونيو 2022م، https://bit.ly/3RSxu2F. ص: 44.
(2) العربي، العملية التركية في الشمال السوري.. ما دلالات تغير نبرة الموقف الروسي؟، (18 يونيو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو 2022م، https://bit.ly/3z16N3a

وجاءت القمة أيضًا في سياق مساعٍ إيرانية-روسية مشتركة للحفاظ على الوضع القائم على الساحة السورية، في ظل ما يتوقعهُ كلا الطرفين من تحديات قد تحصل على الساحة الإقليمية، خصوصًا المعادلات الجديدة المترتبة على زيارة الرئيس الأمريكي، ولا سيّما في الجزئية المتعلقة بالمخاوف الأردنية والإسرائيلية من تطوّرات الوضع على الساحة السورية، وتنامي الدور الإيراني على هذه الساحة؛ نتيجةً لتقليص موسكو حضورها في الأشهُر الأخيرة لحساب القوّات التابعة لإيران على الساحة السورية. واستبقت هذه القمة بحراك دبلوماسي من الجانب الإيراني، كان أبرزه: زيارة وزير خارجية إيران لأنقرة، ومِن ثَمّ، للعاصمة السورية دمشق من أجل التوسط بين الحكومة السورية والتركية بخصوص العملية التركية والخروج بورقة سياسية رابحة من المصالحة بين الحكومتين. وعقب هذه الزيارة، أجرى الرئيس الإيراني رئيسي اتصالًا هاتفيًا مع نظيره بشار الأسد، بحث فيه الجانبان سُبل تطوير التعاون بين الدولتين[1].

ومن المهمّ لطهران في ظل ما سبق إجراء مقاربات وتفاهمات محدودة بما يخدم مصالحها في الملف السوري، ويبدو أن «إعلان القدس» المعلَن في زيارة بايدن لتل أبيب قد يؤدي إلى تفاقم حدة التصعيد بين الأخيرة وطهران على الساحة السورية خلال المرحلة المقبلة، خصوصًا أن إسرائيل كانت حريصة على تأكيد أنها غير معنية بأي تنسيق جديد قد تتوصل إليه روسيا وإيران خلال زيارة بوتين لطهران، وتحديدًا على صعيد الملف السوري. ومِن هنا، فإنّ إسرائيل قد تسعى إلى اختبار مستوى التفاهمات المحتملة، التي يمكن أن يتوافق عليها الطرفان خلال المرحلة المقبلة، في إطار حرصها في الوقت الحالي على الترويج لكونها لم تعُد تستبعد اللجوء إلى الخِيار العسكري في إدارة التصعيد مع إيران، في ظل إصرار الأخيرة على تطوير برنامجها النووي، واتخاذ خطوات في سبيل تعزيز قدراتها العسكرية والصاروخية على نحوٍ ترى تل أبيب أنه موجَّه نحوها في الأساس. وبالنسبة إلى الروس أيضًا، فإن الهدف تعزيزُ التقارب مع إيران من بوابة الملف السوري، في ظل العزلة الدولية التي تعاني منها موسكو، وتصاعد العقوبات الغربية ضدها، وأيضًا، فإن سلوكها يحمل بشكل ضمني رسائل تحذيرية لدول إقليمية مؤثرة، منها إسرائيل؛ لدفعها لمراجعة موقفها من الحرب الأوكرانية.

وفي سياق هذه المصالح المتشابكة والمتناقضة معًا، ونتيجة لتعقُّد المشهد بين الدول الثلاث بشكل خاصّ والمنطقة بشكل عامّ، من هنا، خرجت القمة بعدد من النتائج والمؤشرات، من أهمها: أنّ البيان الختامي لم يختلف عما سبقه خلال القمم السابقة، فجاء فضفاضًا وحمَّالَ أوجه، بما يمكن أن يخدم سردية وأهداف الدول الثلاث، كل على حدَة، كما ظهر اصطفاف إيراني-روسي في إعلانهما الموحد عن رفض العملية التركية، وتشديدًا في اللهجة من القادة الإيرانيين تجاه العملية التركية، لاعتبارات وغايات تتعلق بتداعيات ازدياد النفوذ التركي على الأراضي السورية، وما يمثله من إرباكٍ لمخططاتهما على الساحة السورية وتعقيدًا لوجودهما ونفوذهما السياسي في سوريا. ومن أهمّ نتائج هذه القمة أنها لم تنجح

---

(1) خبر آنلاين، گفتو گوی تلفنی رئیسی وبشار اسد، (19 تیر 1401هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو 2022م، https://bit.ly/3vb2sJg

في إحراز تقدُّم بخصوص حل المسألة السورية، لكنها شكّلت مناسبةً لتطوير العَلاقات الثنائية، فخرجت اللقاءات الثنائية بين الرؤساء الثلاثة بعدد من المكتسبات والتوافقات البعيدة عن الشأن السوري، سواء لجهة تعزيز العَلاقات السياسية أو التعاون العسكري، أو حتى توقيع عديد من الاتفاقيات الاقتصادية.

ثانيًا: الوضع الأمني على الحدود السورية-الأردنية حاضرًا في «قمة جدة للأمن والتنمية»

تضمنت كلمة العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، التي ألقاها في «قمة جدة للأمن والتنمية»، عديدًا من النقاط المهمة التي لها عَلاقة بأولويات الأردن خاصة والمنطقة عامة، فقد ذكَّر الملك بأن بلاده لا تزال تستضيف أكثر من مليون لاجئ سوري، تقدمُ لهم شتى الخدمات الإنسانية والصحية والتعليمية، كما نبَّه إلى مواجهتها للمخاطر الأمنية المتجددة على حدودها، وفي مقدمتها مكافحة عمليات تهريب المخدرات والأسلحة، التي باتت خطرًا كبيرًا يُداهِم المنطقة بأكملها. وأعاد التذكير في كلمته أيضًا بمحورية القضية الفلسطينية في الإقليم، وأنه لا يمكن للشراكات الإقليمية التي يسعى إليها القادة المجتمعون أن تنجح إذا لم يشمل التعاون الاقتصادي السلطة الوطنية الفلسطينية، لذلك لا بد من الوصول إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية على أساس حلّ الدولتين، فلا أمن ولا استقرار ولا ازدهار في المنطقة دون حل يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة[1].

وبعد القمة بأيام، أعاد العاهل الأردني في مقابلة صحفية التذكيرَ بالدور الإيراني وخطره الأمني على الأردن، إذ ذكر أن بلاده تواجه هجمات على حدودها وبصورة منتظمة من «ميليشيات لها عَلاقة بإيران»، معبِّرًا عن أمله في «تغيُّر سلوك» طهران. كما عاود الإشارة إلى «عمليات تهريب المخدرات والسلاح»، التي «تستهدفنا كما تستهدف الأشقاء»، وإلى ضرورة إقامة «منظومة عمل دفاعي مؤسّسي عربي»، لمواجهة «مصادر التهديد المشتركة»[2].

تتداخل القضايا التي أشار إليها ملك الأردن مع عديد من المجالات والدول، وفي إطار عَلاقة إيران بما طرحه العاهل الأردني، فإنّ البعض منها وتحديدًا مسألة اللاجئين السوريين لها عَلاقة مباشرة بالدور الإيراني في الأزمة السورية، وما كانت تقوم به من أعمال عسكرية عبر الحرس الثوري والميليشيات التابعة لها، فضلًا عن جيش نظام الأسد، أدت إلى تهجير ملايين السوريين ولجوئهم إلى دول الجوار، ومن بينها الأردن. وحل مشكلة اللاجئين يرتبط بعودة الاستقرار السياسي إلى سوريا، الذي سيبقى مستعصيًا مع مواصلة إيران سياساتها في البلاد، ورفضها إلى جانب نظام الأسد لمختلف المبادرات الحقيقية لإنهاء الأزمة.

---

(1) للاطلاع على النص الكامل لكلمة العاهل الأردني: نص الكلمة.. ملك الأردن في قمة جدة، جريدة الشروق، (16 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو 2022م، https://bit.ly/3zcolKP

(2) العاهل الأردني: نواجه هجمات حدودية من ميليشيات متصلة بإيران، العربية نت، (24 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو 2022م، https://bit.ly/3b5bsZN

ينطبق الأمر نفسه على مسألة المخدرات والاتّجار بالأسلحة، التي باتت تعاني منها الأردن في السنوات الأخيرة، ولإيران أيضًا عَلاقة بذلك، فقد سبق للمعهد الدولي للدراسات الإيرانية «رصانة» نشر تقرير حول الدور الإيراني في دعم تجارة المخدرات عبر الحدود الأردنية، فمصدرها يعود إلى المناطق الخاضعة لحزب اللّه في لبنان، كما يُصنَّع بعضها في سوريا بعد اندلاع الأزمة السورية، ويسهل نقل تلك المخدرات عبر سوريا إلى الحدود الأردنية بدعم من الميليشيات الإيرانية وقيادات في نظام الأسد، الذي تحوّلت تجارة المخدرات إلى أحد مصادر دخله، في ظل الأزمة الاقتصادية والعقوبات التي يعاني منها، ويُستغَلّ سكان المناطق الحدودية لتهريبها إلى داخل الأردن، ومِن ثَمّ، إلى الدول المجاورة، ويبدو ذلك مندرجًا ضمن إستراتيجية تهدف إلى إغراق مجتمعات دول المنطقة بالمخدرات لزعزعة أمنها الاجتماعي، ونسج عَلاقات بين الميليشيات وشبكات التهريب وعصابات الإجرام لتوظيفها في عمليات إرهابية ضد تلك الدول مستقبلًا[1].

رفعت قمة جدة شعار «الأمن والتنمية»، الذي يوضح أن قادة المنطقة يدركون جيدًا أن تحقيق الاستقرار في المنطقة يتطلب تعاون دولها مجتمعةً لتجسيده، وذلك من خلال مراعاة مصالح الدول وضمان أمنها الذاتي، حتى تستطيع الانخراط في المشاريع الإقليمية. ومن هنا، فإنّ القضايا التي طرحها الملك الأردني، والتي تمثل أولويةً كبيرة بالنسبة إلى بلاده، ولا تقلّ أهمية بالنسبة إلى الدول الأخرى كالمملكة العربية السعودية، وستكون ضمن الأجندة التفاوضية مع إيران على المستوى الإقليمي، إذا ما أرادت طهران التعاون جدِّيًّا مع دول المنطقة وبدء صفحة جديدة من العَلاقات معها. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن «قمة جدة» أظهرت تحوُّلًا كبيرًا في منظور دول الخليج -وفي مقدمتها السعودية- لعَلاقاتها الدولية، إذ أظهرت سلوكًا يبتعد عن منطق المحاور الذي كان سائدًا في السابق، ولا يزال موجَّهًا إلى القوى الكبرى (الولايات المتحدة، روسيا، الصين). أما على المستوى الإقليمي، فإنّ إيران هي الدولة الوحيدة التي لا تزال تتحرك بمنطق «المحاور»، على الرغم من كل الإشارات الإيجابية التي تلت القمة، عندما أكدت الرياض استمرار فتح أبواب الحوار مع إيران للتوصل إلى تسويات تخدم دول المنطقة، وبكل تأكيد ستكون من بينها مصالح المملكة الأردنية.

خلاصة

أظهرت قمة «أستانة» الدور المحوري المتزايد، الذي باتت تلعبه إيران في الملف السوري، فبجانب انعقاد القمة الثلاثية على أراضيها، سعت طهران إلى الاستفادة من المعطيات الجديدة التي فرضتها التطوّرات الدولية والإقليمية، وإيجاد مساحة مشتركة للتفاهم عليها مع الطرفين الروسي والتركي، واتخذت طهران موقفًا أكثر بروزًا من موسكو في اعتراضها

---

(1) لتفاصيل أكثر حول موضوع الدور الإيراني في تهريب المخدرات للأردن، ينظر: إدارة التحرير، تجارة المخدرات المدعومة من إيران تهدِّد الأمن الأردني والإقليمي، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (04 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو 2022م، https://bit.ly/3yMeutL
وينظر أيضًا تقدير موقف: اشتباكات الحدود الأردنية-السورية.. عصاباتُ تهريبٍ منظَّمةٌ أم جبهةٌ جديدةٌ للحرب بالوكالة؟، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (01 فبراير 2022م)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو 2022م، https://bit.ly/3Oe4LSN

على العملية التركية، وذلك استنادًا إلى المكانة الجيوسياسية التي اكتسبتها طهران في سوريا خلال السنوات التي تلت عام 2011م، واستنادًا أيضًا إلى الموقف القوي الذي اكتسبته طهران على الساحة السورية، في ظل ما يبدو من انشغالٍ روسيّ بالحرب مع أوكرانيا.

تبايُن الموقف الإيراني-الروسي مع الموقف التركي حول العملية التركية يشي بتصعيد قادم في الشمال السوري بين الأطراف الثلاثة على الأراضي السورية، في حال عدم حصول تفاهمات بينية أو تنازلات جزئية من طرف لصالح الآخر. وإلى جانب الاحتمالات الواردة لتصاعُد الصراع بين إيران وروسيا وتركيا على وجه التحديد في سوريا خلال قادم الأيام، فإنّ تطوّرات الموقف في الجنوب السوري من جهة، ومستجدات الأزمة الأمريكية مع روسيا من جهةٍ ثانية، قد تقود في المستقبل القريب إلى تحوُّل سوريا إلى ساحة مواجهة بين الأخيرتين.

الشـــأن الدولـــي

تناول الملف الدولي التفاعلات الإيرانية، مع كُل من الولايات المتحدة وأوروبا. فيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية-الإيرانية، تم الحديث عن 3 محاور، الأول حول إعلان القدس والتنسيق الأمريكي-الإسرائيلي بشأن إيران، أما الثاني عن «قمة جدة» وطمأنة الحلفاء، فيما جاء المحور الثالث تحت عنوان: «قمة طهران» وموازنة التحركات الأمريكية. وحول العلاقات الإيرانية-الأوروبية، تم رصد أهم التفاعلات بين الجانبين خلال شهر يوليو، والمتمثلة في مصادقة بلجيكا على تشريع مُثير للجدل حول تبادُل السجناء مع إيران، والقلق الأوروبي من مصير المفاوضات النووية، والتحذيرات الفرنسية لإيران من نفاد الوقت.

إيران والولايات المتحدة

تناول تقرير شهر يونيو الماضي، مفاوضات الدوحة التي جَرت نهاية يونيو 2022م، وحرّكت مسيرةَ المفاوضات المتعثِّرة الخاصة بإحياء «الاتفاق النووي» منذ مارس 2022م، لكن المحادثات تباطأت؛ لأنَّ إيران كانت تترقَّب ما ستُسفر عنه جولة الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى المنطقة في الفترة بين 13 و17 يوليو 2022م، وبالفعل كان ملف إيران ضمن أولويات الرئيس الأمريكي في جولته التي زارَ خلالها الأراضي الفلسطينية والمملكة العربية السعودية، وذلك في إطار رغبة أمريكية لإجراء ترتيبات إقليمية تُستَعاد على إثرها علاقة الولايات المتحدة بحلفائها التقليديين؛ وبالتالي، استعادة نفوذها الذي افتقدته وربما تحتاجه في ظل الظروف الدولية الراهنة. وكذلك نسبةً للمنافسة الروسية–الصينية المتصاعدة التي امتدَّ أثرها إلى المنطقة التي ما إنْ تخرُج من حسابات القوى الدولية حتى تعودَ أهميتها وتأثيرها، ولا شكَّ أنَّ هذا المسعى الأمريكي جعلَ ملف إيران حاضرًا ضمن هذه الجولة بوصفه أحد الشواغل الأمريكية والإقليمية، وذلك بالنظر إلى سياسة إيران وسلوكها الإقليمي ورغبتها في إضعاف النفوذ الأمريكي، ونزعتها الشرقية المتزايدة، وموقفها من الحرب الأوكرانية والمأزق الذي تمرُّ به المفاوضات النووية، وكذلك علاقاتها المتوترة مع القوى الإقليمية التي يحاول الجانب الأمريكي إعادةَ ترتيب أوضاعه فيها.

سيحاول هذا التقرير أن يلقي الضوءَ على العلاقات الأمريكية-الإيرانية في ضوء هذه الزيارة المهمة للرئيس الأمريكي للمنطقة، وتأثيرها على العلاقات الأمريكية-الإيرانية والقضايا الخلافية الراهنة بين الجانبين، وذلك من خلال المحاور الآتية:

أوّلًا: «إعلان القدس» والتنسيق الأمريكي-الإسرائيلي بشأن إيران، ثانيًا: «قمة جدة» وطمأنة الحلفاء، ثالثًا: «قمة طهران» وموازنة التحركات الأمريكية.

أوّلًا: «إعلان القدس» والتنسيق الأمريكي–الإسرائيلي بشأن إيران

في محطته الأولى، وعلى الرغم من الأجواء الحميمية التي شهدتها زيارة بايدن لإسرائيل، وتأكيده على الالتزام بأمنها، غير أنَّ بايدن لم يعلن تخلّيه عن مسار الدبلوماسية الذي يتبنَّاه فيما يتعلَّق بمعالجة ملف إيران النووي، حيث أكَّد على التمسك بإعادة إحياء «خطة العمل الشاملة المشتركة»، كما رفضَ طلبَ رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد والرئيس إسحاق هرتسوغ، لتحديد موعد نهائي للمفاوضات الخاصة بإحياء «الاتفاق النووي»، أو حتى رسم «خط أحمر» بحيث إذا تجاوزته إيران سيتحوَّل الموقف الأمريكي نحو خيارات أخرى(1).

---

(1) الجزيرة نت، بايدن يوجه من تل أبيب رسائل لطهران والرئيس الإيراني يحذر، (13 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو 2022م، https://bit.ly/3zbccoi

مع ذلك، ومن أجل طمأنة الكيان الإسرائيلي، أكَّد البيان المشترك (بيان القدس) على الالتزام الأمريكي بعدم السماح لإيران أبدًا بامتلاك سلاح نووي، وأنَّ الولايات المتحدة سوفَ تستخدم كلَّ إمكانياتها الوطنية لتحقيق هذه الغاية. فضلًا عن ذلك، جدَّد بايدن التزامَ إدارته بالإبقاء على «الحرس الثوري» ضمن القائمة الأمريكية للمنظمات الإرهابية، حتى لو أدَّى ذلك لانهيار مسار الدبلوماسية[1].

ولم تتوقَّف المحادثات الأمريكية–الإسرائيلية عند «إعلان القدس» بل كان ملف تهديدات إيران ضمن المباحثات التي أجراها بايدن وفريقه مع المسؤولين الإسرائيليين، بما في ذلك تعزيز القدرات المشتركة لمواجهة المخاطر الأمنية والعسكرية التي تمثِّلها إيران، فضلًا عن دعم بناء تحالف إقليمي أوسع لمواجهة إيران، يضمُّ عددًا من الدول العربية، وهي محادثات لها ما يسبقها من مشاورات وجهود مشتركة وتعاون ومناورات وتعزيز للقدرات الدفاعية لإسرائيل تعكسُ التنسيقَ الكبير بين الطرفين بشأن ملف إيران[2].

ثانيًا: «قمَّة جدة» وطمأنة الحلفاء

في محطته الثانية في جدة بالمملكة العربية السعودية كان ملف إيران حاضرًا، حيث أكَّد بايدن وقادة دول «مجلس التعاون الخليجي» على دعمِهم لضمان خلوِ منطقة الخليج العربي من كافة أسلحة الدمار الشامل، وأكَّدوا أيضًا على محورية الجهودِ الدبلوماسية الرامية إلى منع إيران من تطوير سلاح نووي، ومواجهة الإرهاب وكافة الأنشطة التي تهدِّد الأمن والاستقرار. كما أكَّد الجانبان السعودي والأمريكي في مباحثاتهما الثُنائية على ضرورة تعزيز ردع تدخل إيران في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ودعمها للإرهاب من خلال المسلَّحين العاملين بالوكالة وجهودها لزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة، وأكَّد الجانبان على أهمية منع إيران من امتلاك سلاح نووي(3).

وقد حرصَ الجانب الأمريكي على تبنّي دعم إستراتيجية موثوقة لمواجهة خطر إيران، مع التأكيد على أولوية معالجة الملف النووي من خلال الدبلوماسية، حيث أعاد بايدن التأكيد على التعاون والالتزام الأمريكي بأمن الحلفاء، وعدم السماح للقوى الأجنبية أو الإقليمية بتعريض حرية الملاحة عبر الممرَّات المائية في الشرق الأوسط للخطر، بما في ذلك مضيق هرمز وباب المندب، وعدم السماح لأيّ دولة بالسيطرة على دولة أخرى أو على المنطقة من خلال التعزيزات العسكرية أو التوغلات أو التهديدات. كما أعلن بايدن عن التزام الولايات المتحدة بتطوير التعاون الدفاعي الجوي والبحري المتكامل بتسريع العمل الجاري مع الحلفاء لدمج التعاون الأمني وتعزيزه، وتطوير بُنية دفاعية جوية وصاروخية أكثر تكاملًا ضمنَ شبكات إقليمية، وبمواجهة نشر الأنظمة الجوية دون طيار، والصواريخ

---

(1) موقع الحرة، بايدن يتحدث عن إمكانية استخدام القوة لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي، (14 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو 2022م، https://arbne.ws/3b7pCcO

(2) داوود عوده، بايدن في إسرائيل.. رسائل ردع لإيران وتأكيد على تهديدها المنطقة والعالم، موقع العين، (13 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو 2022م، https://bit.ly/3PGqKmL

(3) White House, FACT SHEET: The United States Strengthens Cooperation with Middle East Partners to Address 21st Century Challenges, (July 16, 2022), Accessed on: July 27, 2022, https://bit.ly/3b5vKT7

الخاصة بالجهات الفاعلة غير الحكومية التي تهدِّد السلام والأمن في المنطقة، والحفاظ على التدفق الحر للتجارة عبر الممرَّات المائية الدولية الإستراتيجية مثل باب المندب ومضيق هرمز، عبرَ عدَّة فِرَق عملٍ بحرية مشتركة ضمن شراكة مع شركاء الولايات المتحدة من خلال القيادة المركزية الأمريكية[1].

ثالثًا: «قمَّة طهران» وموازنة التحركات الأمريكية

كان لدى إيران قلقٌ بشأن زيارة بايدن إلى الشرق الأوسط، ولا سيّما أنَّ الحديث كان يدور حول تشكيل هيكل أمني أو «ناتو شرق أوسطي» من ضمن مهامّه مواجهة إيران، لهذا استبقت إيران زيارةَ بايدن للشرق الأوسط، بالإعلان عن «قمَّة طهران» التي جمَعت الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وعلى الرغم من أنَّ الأطراف الثلاثة يجمعُهم مسار «أستانة» الخاص بالملف السوري، وأنَّ القمَّة الثلاثية جاءت في هذا الإطار، فإنه اتَّضح من موعد القمَّة ومكانِ انعقادها أنها كانت بمثابة ردَّ فعل على زيارة بايدن، فـ«قمَّة طهران» الثلاثية حملت رسالةً جاءت في صالح إيران، مفادها أنَّ لديها حلفاءَ مؤثرين على الساحة الدولية يمكن أن يشكّلوا حلفًا مناهضًا للحلف الذي تسعى الولايات المتحدة إلى تشكيله في غرب آسيا، وهذا الحلف يمكن أن يشملَ الصين إلى جانب إيران وروسيا(2).

وقد أسفرت مباحثات بوتين في إيران عن توقيع الجانبين اتفاقياتٍ من ضمنها الاستثمار في قطاع الطاقة، وتعزيز البُنى التحتية لممر (الشمال–الجنوب)، والتعامل بالعملات المحلية، وتعزيز التبادل التجاري، وكان ذلك بمثابة رسالة بأنَّ روسيا أصبحَ لديها استعدادٌ أكبر للمُضي قدمًا في شراكة تُشعِلُ حربًا باردة في المنطقة، وتُعيد سياسةَ الأحلاف إليها، وأنها بصدد تعاون مع إيران يمكنُ أن يحدَّ من تأثير العقوبات الأمريكية ويُعزّز موقفَ إيران في المفاوضات النووية[3].

وكان للسياسات النووية الإيرانية دورٌ كبير في تعطيل مفاوضات العودة لاتفاق 2015م، حيث تابعت إيران أنشطتها النووية بعيدًا عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأعلنت أنها لن تُعيدَ عمَلَ كاميرات المراقبة في المنشآت النووية قَبل العودة لـ«الاتفاق النووي»، وذلك في إطار سياسة الغموض النووي التي تتَّبعُها من أجل الضغط على أطراف «الاتفاق النووي». وقد حذَّرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الغربَ من مغبَّة اقترابِ إيران من صنع قنبلة نووية. في مقابل هذه الإجراءات، باشرت إيران تحسينَ العلاقات مع دول الجوار، والتوجه نحوَ الشرق، وذلك ضمن إستراتيجيتها من أجل تحييد تأثير العقوبات، وزيادة صادراتها من النفط. في هذا الإطار، أجرت إيران مباحثات مكثَّفة ووقَّعت اتفاقيةَ التجارة الحرَّة مع تكتل

---

(1) "Ibid.

(2) صحيفة همشهري، همه دستاوردهای نشست تهران | واکنش آمریکا به همکاری‌های راهبردی تهران و مسکو | لشکرکشی ترکیه به شمال سوریه؟، (30 تیر 1401 هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 27 یولیو 2022م، https://bit.ly/3cxaqWH

(3) وکالة ارنا، تحول بی‌نظیر در روابط دولت با همسایگان / دیپلماسی اقتصادی تحریم‌ها را خنثی کرد، (13 تیر 1401هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 27 یولیو 2022م، https://bit.ly/3aa4SRe

أوراسيا، وعقد مسؤولون إيرانيون مباحثات متعدّدة مع عددٍ من دول الجوار[1].

كما عزَّزت إيران من تعاونها العسكري مع عددٍ من الدول، وفي هذا الإطار، عقَدت إيران صفقةً لبيع الطائرات المسيَّرة إلى روسيا[2]، كذلك ظهرت الطائرات المسيَّرة في عرضٍ عسكري أجراهُ الجيش الفنزويلي. بالإضافة إلى ذلك شهدت المنطقة الشمالية للمحيطِ الهندي ثالثَ المناورات العسكرية المشتركة التي استضافتها إيران، وبمشاركة البحرية الصينية والروسية تحتَ عنوان «حزام الأمن البحري 2022م».

خلاصة

يمكنُ القول إنَّ زيارةَ بايدن إلى الشرق الأوسط أسفرت عن مخرجات فيما يخصُّ إيران تمثَّلت في: أوّلًا: إعادة الالتزام الأمريكي بالأمن في الشرق الأوسط، والذي يتضمَّن الالتزامَ بمنع إيران من امتلاك سلاح نووي. ثانيًا: محاولة معالجة المخاوف الأمنية لشركاء الولايات المتحدة من السلوك الإيراني، من خلال دعم خططٍ بديلة متعدِّدة الأطراف للضغط على إيران ووقف عدوانها الإقليمي. ثالثًا: توسيع التعاون الدفاعي الإقليمي لمواجهة خطر إيران. رابعًا: الإصرار على مسار الدبلوماسية من أجل إحياء «الاتفاق النووي».

لكن بايدن لم ينجح في بناء تحالف إقليمي واسع يضمُّ إسرائيل، ويكون ضمن أهدافه بناءُ نظام إقليمي جديد وفقَ المصالح الأمريكية، ويضعُ مواجهةَ إيران ضمن أولوياته؛ لأنَّ هذا المقترح لم يَلقَ قبولًا في ظل التعقيدات المرتبطة بدمج إسرائيل في أيّ هيكل إقليمي علني دونَ الوصول لتسويةٍ للقضية الفلسطينية، التي لمَ ينجح بايدن في أن يحرِّكَ مسارَ التسوية الخاص بها. ذلك فضلًا عن أنَّ دولَ الخليج لم ترغب في استدراجها إلى إشعال مواجهة إقليمية مع إيران في ظل وجود فرصة في الأفق لتسوية الخلافات بعيدًا عن سياسة المحاور التي قد تكلِّفُ المنطقةَ حربًا باردة هي في غنى عنها، ولا سيّما أنَّ الظروف الدولية تُتيح مساحةً واسعة للفاعلين الإقليميين لتمرير مصالحهم، فضلًا عن تراجع الثقة في الولايات المتحدة كراعٍ للأمن والاستقرار الإقليمي.

هكذا لم تُغيّر زيارةُ بايدن للمنطقة من واقع المواجهة الراهنة التي تخوضها إيران مع الولايات المتحدة وحلفائها، فالمواجهة بين إيران وإسرائيل على أشُدّها، ودولُ الخليج لا تزال هواجسُها بشأن سلوك إيران ومحدودية الدعم الأمريكي قائمة، ومِن ثمَّ، فإنَّ الدفعَ بمزيد من الترتيبات الأمنية الأمريكية سواءً مع إسرائيل، أو مع دول الخليج ليس إلّا خطوةً ثانوية في ظل أولويات أهم بالنسبة للأمريكيين، أهمّها: قطعُ الطريق على الصين وروسيا لتوسيع نفوذهما في المنطقة، فضلًا عن تأمين دول المنطقة للاحتياجات الأمريكية من تدفقات النفط في ظلّ أزمة الطاقة العالمية الراهنة.

بدَّد التأكيدُ الأمريكي على الالتزام بمسار الدبلوماسية لإحياء «الاتفاق النووي» العديدَ

---

(1) وكالة إرنا، مذاكرات فشرده براى امضاى موافقت‌نامه تجارت آزاد با اوراسيا، (14 تير 1401هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو 2022م، https://bit.ly/3IjHD3N

(2) روسيا اليوم، البيت الأبيض: لدينا معلومات عن استعداد إيران لتسليم روسيا طائرات مسيرة لديها قدرة على حمل الأسلحة، (12 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 22 يوليو 2022م، https://bit.ly/3PFrngD

من شكوك إيران، وقد ظهرَ أثر ذلك في دفع جهود الوساطة الأوروبية، واقتراح مسودَّة نصٍّ جديد لإحياء «الاتفاق النووي» الإيراني، بشأن عودةٍ متبادلة للالتزام ببنود «الاتفاق النووي». هذه المبادرة بُنيت على أساس الحدّ الأقصى للتنازلات الممكنة بعد جولات المفاوضات التسع السابقة بحسب الرؤية الأوروبية، وهي على ما يبدو فرصةٌ أخيرة لإحياء الاتفاق، والأغلب أنَّ الأطـــراف قـــد تقبلُ بها في ظـــلّ التنازل المتبادل خلالَ الجـــولات الأخيرة عن عددٍ من الخطوط الحمراء، ولا سيّما من جانب إيران فيما يتعلَّق بإزالة «الحرس الثوري» من قوائم الإرهاب، وفي ظلّ الدبلوماسية الإيجابية بين إيران ودولِ المنطقة، وهو ما يعني أنَّ المنطقةَ قد تكون على موعدٍ مع ترتيباتٍ ربما تُفضي إلى نظامٍ إقليميٍ جديد.

إيران وأوروبا

في تقرير يونيو 2022م تناولنا استمرار المناورة الإيرانية بشأن برنامجها النووي، إذ لا تزال المفاوضات الخاصة بإحياء خطة العمل الشاملة المشتركة متوقفة، فيما تعمل أجهزة الطرد المركزي على تخصيب اليورانيوم بما يزيد على 60 % بكميات أكبر من أي وقت مضى، فضلًا عن ممارسة طهران الضغط على أوروبا، من خلال سَجْن مواطنين فرنسيين، واستمرارها في حجز السفينة اليونانية، أو الضغط على بلجيكا لسَنّ تشريعات لإطلاق سراح أحد دبلوماسييها المُدانين بالتخطيط لأعمال إرهابية. وفي يوليو 2022م، وافقت بلجيكا على معاهدة مُثيرة للجدل لتبادل السجناء مع إيران، وهو قرار له تداعياته على سلامة وأمن أوروبا بأكملها. إذ فتح التشريع ملفات قديمة، وأثار غضب جماعات الضغط السياسية وجماعات حقوق الإنسان على حد سواء. وعلى صعيد آخر، لا تزال فرنسا وألمانيا وبريطانيا -التي يشار إليها عادةً باسم الدول الأوروبية الثلاثة- منخرطةً في دبلوماسية غير مثمرة مع إيران التي قامت بتركيب نموذج أحدث وأسرع من أجهزة الطرد المركزي. ومع أنّ عودة الولايات المتحدة وإيران إلى الاتفاق النووي تبدو قريبة جدًا، إلّا أنها بعيدة في الواقع. بناءً على هذه المقدمة، ستكون محاور هذا الملف على النحو التالي، أوّلًا: بلجيكا تصادق على تشريع مُثير للجدل حول تبادل السجناء مع إيران، ثانيًا: قلق أوروبي من مصير المفاوضات النَووية وتحذيرات فرنسية من نفاد الوقت.

أوّلًا: بلجيكا تصادق على تشريع مُثير للجدل حول تبادُل السجناء مع إيران

وافق البرلمان البلجيكي في 20 يوليو على معاهدة مُثيرة للجدل لتبادُل السجناء مع إيران، ما يمهّدُ الطريق أمام بروكسل وطهران لنقل المجرمين المُدانين. وعلى الرغم من أن 79 عضوًا في البرلمان صوَّتوا بالموافقة على المعاهدة وامتنع 11 آخرون عن التصويت، فإنّ 41 نائبًا رفضوا الخطوة بشدة. وقد كانت لجنةٌ برلمانية بلجيكية قد ناقشت في يونيو الماضي اتفاق المعاهدة -الذي وقَّعته إيران وبلجيكا في مارس 2022م- ثُم أُحيل إلى البرلمان في مطلع يوليو.

تعكس سرعة التصديق على الاتفاق أهميته للطرفين، فبالنسبة إلى إيران كان اعتقال دبلوماسيها أسد الله أسدي بسبب تورُّطه في مؤامرة تفجيرية في باريس عام 2018م الدافع الرئيسي للاتفاق[1]، ونفت طهران جميع المزاعم حول تورُّط أسدي في المخطط الإرهابي. وبالنسبة إلى بلجيكا فقد ألقت إيران في فبراير الماضي القبض على البلجيكي العامل

(1) John Irish, «Iranian Diplomat Warned of Retaliation Over Belgian Bomb Plot Trial, Document Shows,» Reuters, October 9, 2020, https://reut.rs/3zuZB0H

في المجال الإنساني أوليفييه فانديكاستيل بتهمة التجسس[1]، ويحتجزه الحرس الثوري الإيراني في سجن إيفين. وقال وزير العدل فينيست فان كويكنبورن أمام نقاش برلماني إنّ «بلجيكا لا تتخلى عن مواطنيها»[2]. كما تحتجز إيران الأكاديمي الإيراني السويدي أحمد رضا جلالي منذ 2016م، وهو محكوم عليه بالإعدام بتهمة التجسس لصالح إسرائيل.

موافقة البرلمان البلجيكي على اتفاق تبادُل السجناء بين طهران وبروكسل لقيَ معارضة شديدة من بعض السياسيين البلجيكيين وعدد من النشطاء الأوروبيين، كما أن منظمة العفو الدولية أبدت غضبها من اتفاق التبادل الذي صدّقت عليه بروكسل، وحذرت من أن الاتفاق يجب ألا يؤدي إلى إفلات العملاء الإيرانيين الذين يطاردون الخصوم والمعارضين في أوروبا من العقاب[3].

ورغم موافقة البرلمان، فإنّ محكمة الاستئناف البلجيكية حظرت مؤقتًا نقل الدبلوماسي أسدي إلى إيران[4]. وبرَّرت المحكمة هذا القرار بقلقها من «إمكانية المساس بحقوق المدَّعين في القضية». وحسب حكم المحكمة فإنّ هذا المنع سيستمر حتى يجري التأكد من إحقاق حقوق المدَّعين[5].

وتتوقع إيران خللًا في هذه المسألة، إذ قد تصبح الإجراءات مرهقةً بالنسبة إلى طهران؛ لأنّ قضية إطلاق سراحه أصبحت قانونية، ولن تربط بروكسل إطلاق سراح الدبلوماسي الإيراني علانيةً بإطلاق سراح مواطنها المعتقل، دون تبرير الإفراج عن أسدي على أساس الوقائع الموضوعية. وينظر النظام القانوني إلى عملية تبادُل السجناء وعملية تجريم أسدي على أنهما مسألتان منفصلتان، لكن الأمر مختلف من الناحيتين السياسية والتنفيذية.

ثانيًا: قلق أوروبي من مصير المفاوضات النووية وتحذيرات فرنسية من نفاد الوقت

قال مسؤول كبير في الاتحاد الأوروبي إنهم أجروا مفاوضات مكثَّفة مع الجانب الإيراني خلال الفترة الماضية، حول إعادة إيران إلى الامتثال للاتفاق النووي المبرم عام 2015م، لكن ليس من الواضح ما إذا كانت هذه المفاوضات ستؤدي إلى اتفاق بين طهران والقوى العالمية أم لا. وأضاف: «تقدمنا جدًّا في المفاوضات النووية مع إيران، وأجرينا جولةَ ما يُسمَّى بمحادثات التقارب في الدوحة، لكنها لم تسفِر عن نتائج، والسببِ واضح جدًّا، يكمُن في أننا تفاوضنا على كل ما كان مطروحًا على الطاولة»(6)، وأكد قائلًا: «يمكننا أن نكون

---

(1) Paul Kirby, «Belgium Reveals Aid Worker Held for Months in Iran,» BBC, July 5, 2022, https://bbc.in/3opue0S

(2) «Belgium Moves One Step Closer to Controversial Prisoner Swap Treaty With Iran,» Euronews, July 6, 2022, https://bit.ly/3PS0XYE

(3) «Belgium Must Ensure New Treaty With Iran Does Not Entrench Impunity,» Amnesty International, July 6, 2022, https://bit.ly/3PRkuZ7

(4) «Brussels Court Temporarily Bans Belgium From Extraditing Assadollah Assadi to Iran,» The Brussels Times, July 23, 2022, https://bit.ly/3cFJSmt

(5) بي بي سي فارسي، رسانه‌های بلژیکی: دادگاه به شکل موقت استرداد اسدالله اسدی را به ایران ممنوع کرد، (31 تیر 1401هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 28 يوليو 2022م، https://bbc.in/3bbSNvn

(6) «EU: End of Iran Nuclear Talks Near But May Not Yield Deal,» Reuters, July 15, 2022, https://reut.rs/3Bdxrby

أكثر دقة بشأن بعض التفاصيل التي لا تزال معلقة، إذ ننتظر بعض الأفكار من طهران وما يجب على الأمريكيين قوله... لا أعرف إذا كانت هذه نهاية العملية، لكن هل كانت نهاية المفاوضات؟]الإجابة[نعم»(1).

وفي غضون ذلك، حذَّرت باريس إيران من أنّ نافذة الفرصة أمام إحياء الاتفاق النووي الإيراني ستُوصَد في غضون أسابيع، إذ قالت وزيرة الخارجية الفرنسية كاثرين كولونا للبرلمان إنه «لا تزال أمام إيران فرصة سانحة لتقرر أخيرًا قبول اتفاق عملت على إبرامه، لكن الوقت يمُرّ»(2). ثُم أعاد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تحذيرَ بلاده لإيران، لكن بصورة غير مباشرة، عندما خاطب نظيره الإيراني في مكالمة هاتفية قائلًا: «إن إحياء الاتفاق حول برنامج إيران النووي المبرم عام 2015م ما زال ممكنًا، شرط أن يحدث في أقرب وقت ممكن»(3).

وتأتي التصريحات الفرنسية على خلفية تركيب إيران أجهزة طرد مركزي من طراز «آر-6»، في محطة تخصيب تحت الأرض في نطنز(4). وفي حال لم تُزوَّد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتغييرات التي أُجريت على القدرة التشغيلية لهذه المنشأة، فإنها لن تستطيع تقييم وتيرة تخصيب اليورانيوم الإيراني.

وبعد أن طوَّرت مرافق التخصيب النووي وعطَّلت عمل كاميرات المراقبة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أشارت إيران في يوليو إلى أنّ محادثات العودة إلى الاتفاق النووي قد وصلت إلى طريق مسدود، بل جاء تصريح المتحدث باسم المرشد الأعلى بشأن قدرة إيران على صنع أسلحة نووية مبدِّدًا للشكوك(5). ويبدو أن تصريحات طهران كانت محسوبة ومنسَّقة، وأن الهدف منها الضغط على الولايات المتحدة، ومقابلة التهديدات الأوروبية بإغلاق باب المفاوضات بتهديدات مماثلة.

خلاصة

تصديق البرلمان البلجيكي على اتفاقية تبادُل السجناء مع إيران لم يكُن ليحدث لولا رغبة بروكسل في الإفراج عن مواطنها المعتقل في إيران، وإصرار الأخيرة على الإفراج عن الدبلوماسي المسجون في بروكسل أسد الله أسدي. ورغم أن بلجيكا ليست الدولة الأوروبية الوحيدة المعنيّة بقضية أسدي، بل إنّ هناك دولًا أخرى، خصوصًا فرنسا بصفتها الدولة التي كانت مستهدفة بالعملية الإرهابية، فإنه يبدو أن اعتقال السلطات الإيرانية لمواطنين فرنسيين كان وراء التزام باريس الصمت حيال الاتفاق الإيراني-البلجيكي. ويُتوقَّع أن تكون لهذه الصفقة تبِعات خطيرة على المعارضين الإيرانيين بالخارج، إذ من شأنها

(1) Ibid.

(2) John Irish and Arshad Mohammed, «France Sees Weeks to Save Iran Nuclear Deal, but U.S. Sets No Deadline,» Reuters, July 13. 2022, https://reut.rs/3PH6KAa

(3) سويس إنفو، ماكرون يقول إن اتفاقًا حول برنامج إيران النووي «ما زال ممكنًا»، (23 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 28 يوليو 2022م، https://bit.ly/3oEy7PT

(4) «Iran Switches to Advanced Centrifuges for Uranium Enrichment: IAEA,» DW, July 9, 2022, https://bit.ly/3Bbaztp

(5) «Khamenei Adviser Says Iran 'Capable of Building Nuclear Bomb',» France 24, July 17, 2022, accessed July 21, 2022, https://bit.ly/3PKfGVe

أن تشــجِّع الاســتخبارات الإيرانية على ارتكاب مزيد من العمليات الإرهابية بحق معارضي النظام الإيراني المنتشرين في مختلف الدول الأوروبية.

على مســتوى المفاوضات النووية، التي تراوح مكانهــا منذ مارس الماضي، يبدو أن عودة الدول الأوروبية -ولا ســيّما فرنســا- لاســتخدام ســلاح التهديد بنفاد الوقت هي محاولةٌ جديدة للضغط على إيران، ليس من أجل اســتئناف المفاوضات فحسب، بل بهدف الإسراع فــي التوصل إلى اتفاق حول برنامجها النووي. لكن الإجراءات الإيرانية الأخيرة، خصوصًا تركيــب أجهــزة الطرد المركزي في محطة التخصيب بنطنز، تشــير بوضوح إلى أن التلويح بوقف المفاوضات لن يكون عاملًا مؤثرًا في استجابة الأخيرة للضغوط الدولية.

تقريـر الحالـة الإيـرانيـة

يوليو 2022

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

WWW.RASANAH-IIIS.ORG

تقرير الحالة الإيرانية

يوليو 2022

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies